الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث والعلمي

قسم العلوم الإنسانية

شعبة العلوم الإنسانية: تاريخ

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية.

الرقم التسلسلي: .....

المرأة الجزائرية في المشروع الكولونيالي الفرنسي بالجزائر 1830_1954

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في شعبة: تاريخ، تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

من إعداد الطالبتين:

- توت نور الهدى
- رمضاني عفاف

تحت إشراف الأستاذة

أ _ مزدور سمية

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
مزدور سمية	أستاذ مساعد . أ	مشرفا
خاليصة شراحيل	أستاذ محاضر. أ	رئيسا
صالح كليل	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2026/2025

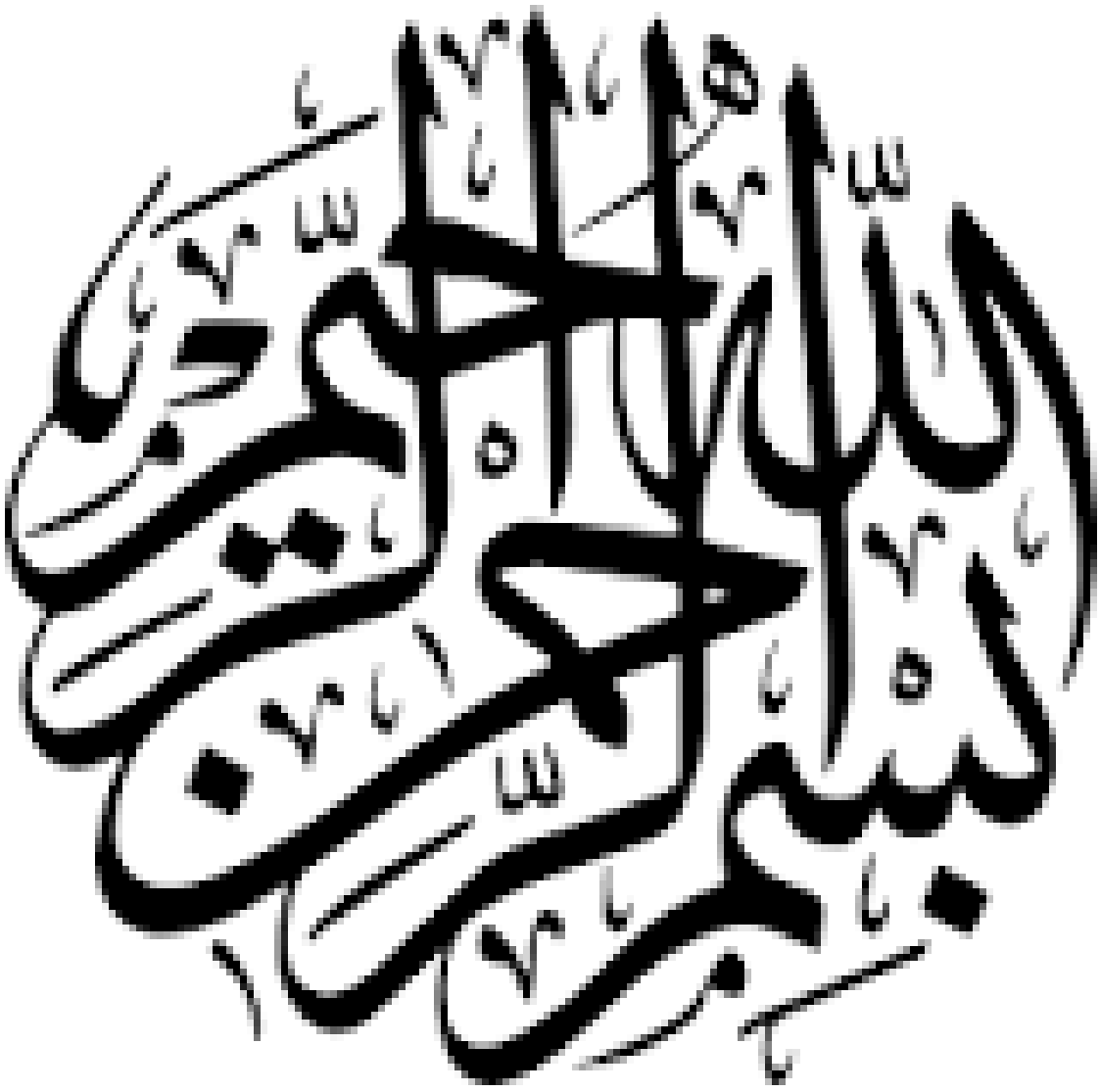

20 26

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات و أشكره و أحمده على نعمه و فضله حمدا

يليق بجلال وجهه و عظيم سلطانه , أما بعد :

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بشكري و تقديري إلى الدكتورة

مزدور سمية

لما خصصته لنا من وقت و جهد في إرشادنا

إلى ما فيه صالح الرسالة و التي كانت لتوجهاتها

و عنايتها المستمرة الأثر الكبير في إنجاز رسالتنا فقد تشرفنا

بإشرافها علينا من فيض علمها أطال الله

في عمرها و متعها بالصحة و العافية.



الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع

أهدي ثمرة جهدي إلى من كانوا سندي في هذه الحياة

إلى أمي الغالية ، مصدر الحنان والدعاء التي كانت دائمًا إلى جانبي حفظك الله وأطال في عمرك

وإلى أبي إلى أبي العزيز، الذي كان قدوتي ومعلمي الأول، شكرًا لك على كل الدعم الذي أوصلني إلى يوم تخرجي.

إلى زوجي ورفيق الكفاح في مسيرة الحياة

وإلى إخوتي الذين شاركوني لحظات التعب والفرح وقدموا لي الدعم في كل وقت

وإلى كل من وقف إلى جانبي وساعدني ولو بكلمة طيبة

وإلى أساتذتي الكرام الذين أناروا دربي بالعلم والمعرفة

أهديكم هذا العمل المتواضع راجية من الله أن ينال رضاكم

عفاف



الإهداء

«يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ»

صدق الله العظيم

لم يكن هذا الطريق سهلا ولم يكن هذا النجاح مجرد ورقة تعلق بل ثمرة صبر طويل وسهر متواصل ولحظات من التعب والأمل والدعاء

رغم طول الطريق وثقل الأيام كان يقيني بالله وإيماني بأن لكل مجتهد نصيبا دافعي للمضي قدما

إلى والدي

إلى القلب الذي كان لي وطنا وإلى الدعاء الذي رافقني أهديك ثمرة هذا الجهد لكي أمي الحنونة

وإلى من علمني أن النجاح يصنع بالصبر والعزيمة أهديك هذا الإنجاز أبي الغالي

إلى من كانوا لي السند في دربي، والعون في كل خطوة، والذين لم يبخلوا عليّ بالتشجيع والدعم.. إلى إخوتي الغاليين الذين لطالما كانوا النور الذي يضيء عتمة طريقي، أهديكم ثمرة جهدي ونجاحي

إلى نفسي

إلى التي صبرت وتحملت هذا النجاح شهادة على أن التعب لا يضيع

إلى أساتذتي الكرام وخاصة الأستاذة المشرفة: مزدور سمية التي وجهني بحكمتها وكانت دليلي في عملي هذا

نور الهدى



مقدمة

شهدت الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي سنة **1830** تحولات عميقة مست مختلف البنى السياسية والاجتماعية والثقافية، وكان للمرأة الجزائرية نصيب كبير من هذه التحولات إذ أصبحت محورا مهما ضمن المشروع الكولونيالي الفرنسي الذي سعى إلى إعادة تشكيل المجتمع الجزائري وفق التصورات الاستعمارية، ولم يكن اهتمام الإدارة الفرنسية بالمرأة الجزائرية نابعا من رغبة حقيقية في تحسين أوضاعها بقدر ما كان وسيلة لاختراق البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري باعتبار المرأة أساس الأسرة والحافظة للهوية الدينية والثقافية.

وقد حاولت فرنسا الاستعمارية توظيف القوانين والسياسات التعليمية والثقافية والاجتماعية من أجل دمج المرأة الجزائرية داخل المنظومة الكولونيالية، كما عملت الكتابات الاستشراقية والأدبية الفرنسية على تقديم صورة نمطية عن المرأة الجزائرية لتبرير المشروع الاستعماري وإضفاء الشرعية عليه، غير أن المرأة الجزائرية لم تكن عنصرا سلبيا داخل المجتمع بل ساهمت في الحفاظ على الهوية الوطنية وشاركت في مختلف أشكال المقاومة السياسية والاجتماعية والثقافية خاصة خلال الحركة الوطنية والثورة التحريرية.

ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى إبراز مكانة المرأة الجزائرية داخل المشروع الكولونيالي الفرنسي، والكشف عن أهداف السياسة الفرنسية تجاهها إضافة إلى دراسة صور تمثيلها في الكتابات الفرنسية وتحليل أشكال مقاومتها للنظام الاستعماري.

أسباب اختيار الموضوع

أولا: الأسباب الذاتية

يرجع اختيار هذا الموضوع إلى مجموعة من الدوافع الذاتية التي ارتبطت بالاهتمام الشخصي بتاريخ المرأة الجزائرية ودورها داخل المجتمع خلال المرحلة الاستعمارية، خاصة وأن المرأة الجزائرية شكلت عنصرا أساسيا في الحفاظ على الهوية الوطنية ومواجهة محاولات الطمس الثقافي التي انتهجها

الاستعمار الفرنسي, كما نبع هذا الاختيار من الميل إلى دراسة القضايا المرتبطة بالتاريخ الاجتماعي والثقافي للجزائر باعتبارها من المواضيع التي تكشف طبيعة التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري خلال فترة الاحتلال، إضافة إلى ذلك جاءت الرغبة في فهم العلاقة التي ربطت الاستعمار الفرنسي بقضية المرأة الجزائرية وكيف حاولت الإدارة الاستعمارية توظيف هذه القضية لتحقيق أهدافها السياسية والثقافية داخل المجتمع الجزائري.

ثانيا: الأسباب الموضوعية

تتجلى الأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع في أهمية دراسة المرأة الجزائرية ضمن إطار المشروع الكولونيالي الفرنسي لما يتيحه ذلك من فهم أعمق لأبعاد السياسة الاستعمارية وأهدافها الاجتماعية والثقافية، كما أن هذا الموضوع يكتسي أهمية علمية بسبب قلة الدراسات التي تناولت المرأة الجزائرية من زاوية المشروع الاستعماري بشكل مباشر ، إذ ركزت أغلب الدراسات على الجوانب السياسية والعسكرية للاستعمار دون التوسع في قضايا المرأة، ومن جهة أخرى تسعى هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي لعبته المرأة الجزائرية في الحفاظ على الهوية الوطنية ومقاومة الاستعمار الفرنسي بمختلف الوسائل، إضافة إلى تسليط الضوء على السياسات الفرنسية التي استهدفت المرأة باعتبارها مدخلا لتفكيك البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول جانبا مهما من تاريخ الجزائر الاستعماري يتمثل في علاقة الاستعمار الفرنسي بالمرأة الجزائرية، كما تسهم في فهم طبيعة السياسات الكولونيالية وأهدافها الاجتماعية والثقافية وتبرز أهمية الدراسة كذلك في إعادة الاعتبار لدور المرأة الجزائرية باعتبارها عنصرا فاعلا في مقاومة الاستعمار والحفاظ على الشخصية الوطنية الجزائرية.

أهداف الدراسة:

- ✓ التعرف على أوضاع المرأة الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي.
- ✓ تحليل صورة المرأة الجزائرية في الكتابات الفرنسية والاستشراقية.
- ✓ الكشف عن أهداف المشروع الكولونيالي الفرنسي تجاه المرأة الجزائرية.
- ✓ دراسة مظاهر دمج المرأة الجزائرية داخل السياسات الاستعمارية.
- ✓ إبراز دور المرأة الجزائرية في النشاط السياسي والاجتماعي خلال الفترة الاستعمارية.
- ✓ توضيح ردود الفعل الفرنسية تجاه النشاط النسوي والسياسي للمرأة الجزائرية.

إشكالية الدراسة:

إن دراسة وضعية المرأة الجزائرية تندرج ضمن المشروع الكولونيالي الفرنسي في إطار تحليل مختلف آليات الهيمنة الاستعمارية التي لم تقتصر على السيطرة والهيمنة العسكرية والسياسية فحسب، بل امتدت لتشمل مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية والدينية، حيث شكلت المرأة محورًا استراتيجيًا مهما في الخطاب والممارسة الاستعمارية. وفي هذا السياق، تُطرح الإشكالية الرئيسة التالية: **كيف وظّفت الإدارة الاستعمارية الفرنسية صورة ووضعية المرأة الجزائرية كأداة ضمن مشروعها الكولونيالي لإعادة تشكيل المجتمع الجزائري وفق تصوراتها ومصالحها، وما مدى انعكاس هذه السياسات على واقع المرأة الجزائرية ودورها في ظل محاولات الإدماج والاختراق من جهة، وأشكال المقاومة والحفاظ على الهوية الوطنية من جهة أخرى.**

ينبثق من الإشكالية عدة تساؤلات فرعية من بينها:

- ما طبيعة أوضاع المرأة الجزائرية قبيلة الاحتلال الفرنسي؟
- كيف صورت الكتابات الفرنسية المرأة الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية؟

- ما هي أهم السياسات التي انتهجتها فرنسا لدمج المرأة الجزائرية داخل المشروع الكولونيالي؟
- كيف ساهمت المرأة الجزائرية في مقاومة السياسة الاستعمارية والمحافظة على الهوية الوطنية؟ وما طبيعة ردود الفعل الفرنسية تجاه النشاط السياسي والاجتماعي للمرأة الجزائرية؟

المنهج المتبع:

وللإجابة على هذه الإشكالية والتساؤلات الفرعية كان لابد أن نزاوج بين المنهجين:

أولهما: المنهج التاريخي الوصفي وذلك لوصف أوضاع المرأة الجزائرية قبيلة الاحتلال الفرنسي وكذلك الاطلاع على صورتها في مختلف الكتابات الكولونيالية الفرنسية وذلك بأسلوب متسلسل وطرح أهم الأفكار بطريقة وصفية كرنولوجية.

وثانيا: المنهج التاريخي التحليلي الذي ساعدنا في تحليل الوقائع والحقائق من خلال تحليل مختلف المشاريع الفرنسية ودراسة النشاط الجمعوي للمرأة وردود الفعل الفرنسية تجاهه.

مصادر ومراجع الدراسة:

وقد استندت هذه الدراسة إلى عدد من المصادر والمراجع المتنوعة التي شكلت قاعدة أساسية في معالجة موضوع البحث ومن أبرزها ما يأتي:

المراجع عربية:

- ابو القاسم سعد الله، (1998) تاريخ الجزائر الثقافي الجزء الثامن دار الغرب الاسلامي بيروت.

- أبو قاسم سعد الله، (2007) دراسات في الأدب الجزائري الحديث، ط5، دار الرائد للكتاب، الجزائر.
- أحمد العربي الزبيري (2002) تاريخ الجزائر المعاصر دار هومة الجزائر
- أحمد توفيق المدني، (1984) كتاب الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر.
- احمد طالب الابراهيمي، (1962-1972) من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية، تر حنيفي بن عيسى الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- ايفون توران (2005) المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة المدارس والممارسات الفنية والدين 1830-1880، تر: محمد عبد الكريم أوزغلة، دار القصبة للنشر، الجزائر.

مراجع أجنبية:

- Ali Merad, Le réformisme musulman en Algérie, Sned, Alger.
- Benjamin Stora, (2004), Histoire de l'Algérie coloniale La Découverte (1830-1954), Paris
- Julia Clancy-Smith,(2009), Mediterraneans in Motion Mahfoud Bennoune, (1988), The Making of Contemporary Algeria, Cambridge University Press.

الدراسات السابقة:

1. دراسة بن علي زهير سنة 2018

قضية تحرير المرأة الأهلية بين الخطاب التاريخي الفرنسي ومواقف النخبة الجزائرية 1919-1954

تناولت هذه الدراسة الكيفية التي جعلت بها الإدارة الاستعمارية الفرنسية من قضية المرأة الجزائرية أداة إيديولوجية لتبرير المشروع الكولونيالي وإضفاء طابع "حضاري" على الوجود الفرنسي في الجزائر، حيث سعت فرنسا إلى تقديم نفسها باعتبارها قوة تحرير وتحديث في مقابل تصوير المجتمع الجزائري على أنه فضاء للتخلف والانغلاق، كما أبرزت الدراسة مواقف النخبة الجزائرية التي رفضت هذا الطرح الاستعماري وعدّته محاولة لطمس الهوية الوطنية والدينية للمجتمع الجزائري وإخضاعه ثقافيا وفكريا.

2. دراسة ياسين سعادة سنة 2021

المرأة الجزائرية بين ما كتبه الفرنسيون الكولونياليون وبعض الجزائريين وما أبرزه الواقع

اهتمت هذه الدراسة بتحليل الصورة التي رسمها الخطاب الكولونيالي الفرنسي للمرأة الجزائرية، حيث أظهرت أن الكتابات الاستعمارية لم تكن بريئة أو محايدة بل جاءت محملة بخلفيات سياسية وإيديولوجية هدفت إلى اختراق البنية الاجتماعية الجزائرية وإضعاف مقومات الهوية الوطنية، كما بيّنت الدراسة التناقض بين الصورة التي روّج لها المستعمر والواقع الفعلي للمرأة الجزائرية التي حافظت على دورها الاجتماعي وأسهمت في تنمية الوعي الوطني ومقاومة السياسات الاستعمارية.

3. دراسة جمال قندل سنة 2019

إدارة الاحتلال الفرنسي وآليات كسب رهان المرأة الجزائرية 1954-1962

سلطت هذه الدراسة الضوء على الاستراتيجية التي اعتمدتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية خلال الثورة التحريرية من أجل استمالة المرأة الجزائرية وإبعادها عن صفوف الحركة الوطنية، حيث ركزت فرنسا على الحملات الدعائية وبرامج "تحرير المرأة" ومحاولات الإدماج الاجتماعي والثقافي باعتبار المرأة مدخلا لاختراق المجتمع الجزائري، غير أن الدراسة أكدت أن هذه السياسات لم تحقق أهدافها بالشكل الذي كانت تطمح إليه السلطات الاستعمارية بسبب تمسك المرأة الجزائرية بهويتها الوطنية وانخراطها المتزايد في دعم الثورة التحريرية.

خطة الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية السابقة وما تثيره من تساؤلات عالجنا موضوعنا وفق خطة قوامها مقدمة فصل تمهيدي وثلاثة فصول واستنتاجات.

الفصل التمهيدي بأوضاع المرأة الجزائرية في فترة الاحتلال الفرنسي كان بمثابة دراسة تاريخية نظرية لأوضاع المرأة أثناء الاحتلال تناولنا فيه الأوضاع الاجتماعية والدينية والأوضاع الثقافية والتعليمية والأوضاع الاقتصادية.

تناولنا في الفصل الأول: صورة المرأة الجزائرية في الكتابات الفرنسية وقد تضمن ثلاث مباحث الأول تطرقنا لصورة المرأة الجزائرية في كتابات ماتيا غودري، ثم انتقلنا للحديث جورج مارسيه وصورة المرأة الجزائرية في المبحث الثاني أما المبحث الأخير عرضنا فيه صورة المرأة الجزائرية من خلال كتابات لويس لوكوك.

أما الفصل الثاني المعنون بالمرأة الجزائرية في المشروع الكولونيالي الفرنسي قسمناه لثلاث مباحث الأول تناولنا فيه مختلف القوانين الفرنسية والمرأة الجزائرية لتعرف على

أهداف هذه القوانين والغاية منها، ثم انتقلنا الى السياسة الاستعمارية لدمج المرأة في المجال الاجتماعي والاقتصادي والجانب الديني والتعليمي الثقافي في المبحثين الثاني والثالث.

الفصل الثالث خصصناه لردود الفعل الفرنسية تجاه النشاط الجمعوي السياسي في المبحث الأول تطرقنا لطبيعة النشاط الجمعوي للمرأة الجزائرية ودورها ثم انتقلنا لمشاركة المرأة السياسية والتمثيل النيابي في المبحث الثاني ومنه إلى ردود الفعل الفرنسية اتجاه النشاط النسوي.

وختاما، يخلص هذا البحث الى جملة من الاستنتاجات والنتائج التي تم التوصل إليها من خلال تفكيك جزئيات الدراسة وحيثياتها متبوعة بثبت ببليوغرافيا للمصادر والمراجع المعتمدة.

صعوبات الدراسة:

كأي بحث هناك صعوبات ومشاكل تصادف الباحث خلال إعداده له ومن الصعوبات التي واجهتنا:

- قلة المصادر المتخصصة التي تناولت المرأة الجزائرية ضمن المشروع الكولونيالي بصورة مباشرة.
- صعوبة الوصول إلى بعض الوثائق والأرشيفات الفرنسية المتعلقة بالموضوع.
- هيمنة الطابع الاستعماري على عدد من المصادر الفرنسية مما يتطلب التعامل النقدي معها.
- تشعب الموضوع وارتباطه بعدة جوانب اجتماعية وسياسية وثقافية.

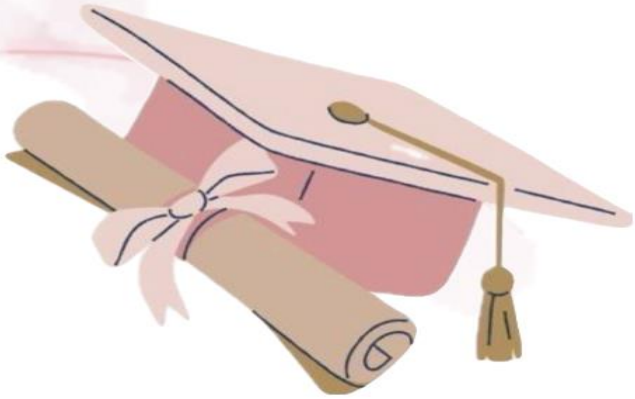

الفصل التمهيدي: أوضاع المرأة الجزائرية في فترة الاحتلال الفرنسي

أولا: الأوضاع الاجتماعية والدينية

ثانيا: الأوضاع الثقافية والتعليمية

ثالثا: الأوضاع الاقتصادية

قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830، كانت المرأة الجزائرية تحتل موقعًا محوريًا داخل البنية الأسرية والنسيج الاجتماعي، حيث أسهمت بدور فاعل في استقرار الأسرة وتماسكها. غير أن هذا الدور، على أهميته، ظل مؤطرا ضمن منظومة من الأعراف القبلية والتقاليد الاجتماعية، إلى جانب أحكام الإسلام التي شكلت الإطار المرجعي لتنظيم الحياة اليومية.

فقد اضطلعت المرأة بمسؤوليات متعددة، تمثلت أساسًا في رعاية الأسرة وتربية الأبناء، إلى جانب مشاركتها النشيطة في الأعمال المنزلية والأنشطة الزراعية والحرفية، بما يعزز الاقتصاد الأسري بشكل غير مباشر. ومع ذلك، فإن هذه المساهمة الاقتصادية، رغم حيويتها، لم تكن مصحوبة باستقلالية مالية فعلية، إذ بقيت خاضعة لسلطة البنية الاجتماعية التقليدية التي حدّت من حضورها في المجال العام وأبقت أدوارها محصورة في الإطار الخاص.

على صعيد التعليم والثقافة كانت المرأة الجزائرية محدودة الفرص حيث اقتصر تعليمها غالبا على حفظ القرآن وتعلم أساسيات الدين بينما لم تتوفر لها المؤسسات التعليمية الرسمية، كما للرجال أما من الناحية الاجتماعية والدينية فقد شكلت الأعراف والتقاليد قيودا تحد من مشاركتها في الحياة العامة لكنها في الوقت نفسه كانت ركيزة أساسية في نقل القيم الثقافية والدينية للأجيال القادمة.

أولا: الأوضاع الاجتماعية والدينية

1) الأوضاع الاجتماعية

إن دراسة الوضع الاجتماعي للمرأة الجزائرية خلال **القرن التاسع عشر** تقتضي إدراك السياق العام الذي طبع المجتمع الجزائري آنذاك، حيث تداخلت العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية لتنتج واقعا اجتماعيا مأزوما كانت المرأة فيه الحلقة الأضعف والأكثر تأثرا ولم يكن هذا الوضع وليد ظرف عابر بل جاء نتيجة تراكمات تاريخية عمقتها السياسات الاستعمارية التي سعت إلى تفكيك البنية الاجتماعية التقليدية وإضعاف الروابط الأسرية بما يخدم استمرارية الهيمنة الاستعمارية.

لم تعد المرأة في ظل الواقع الاستعماري مجرد فاعل اجتماعي داخل الأسرة، بل غدت عنصرا محوريا يتحمل أعباءً متعددة نتيجة غياب الرجل أو انشغاله بالمقاومة أو إخضاعه للعمل القسري، الأمر الذي فرض عليها الاضطلاع بأدوار جديدة لم تكن مألوفة في إطار البنية الاجتماعية التقليدية.

أ-تجليات الحرمان

تميزت الحياة اليومية للمرأة الجزائرية خلال هذه المرحلة بطابع المعاناة المركبة حيث اجتمعت عليها قسوة الظروف الطبيعية، مع شدة الضغوط الاستعمارية فقد شهدت البلاد موجات متكررة من المجاعات والأوبئة التي لم تقتصر آثارها على التراجع الديمغرافي بل انعكست بشكل مباشر على تدهور مستوى المعيشة خاصة لدى الفئات الهشة (بشي، 2000، صفحة 214) .

وفي هذا السياق تحملت المرأة عبء الحفاظ على تماسك الأسرة في ظل ندرة الموارد وغياب شروط العيش الكريم، فاضطرت إلى الانخراط في أنشطة اقتصادية شاقة غالبا ما كانت ذات طابع هامشي، وغير مستقر كالأعمال الفلاحية الموسمية والخدمة المنزلية

والأعمال الحرفية البسيطة ولم تكن هذه الأعمال تدر دخلا كافيا بل كانت أقرب إلى وسائل للبقاء مما كرس دائرة الفقر والعوز.

كما اتسمت ظروف العمل بالقسوة والاستغلال حيث كانت المرأة تعمل لساعات طويلة مقابل أجور زهيدة دون أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية أو الاعتراف القانوني، وقد عكست شهادات معاصرة حجم هذا البؤس إذ تشير إلى أن مظاهر الفقر كانت بادية للعيان في الأحياء الشعبية حيث تنتشر صور النساء والأطفال في أوضاع مزرية تعكس عمق الأزمة الاجتماعية (قريشي، 2001، صفحة 86).

ولم تقتصر المعاناة على الجانب المادي فحسب بل امتدت إلى البعد المعنوي والنفسي، حيث أدى الشعور المستمر بعدم الاستقرار وفقدان الأمان إلى ترسيخ حالة من القلق الاجتماعي انعكست على بنية العلاقات داخل الأسرة والمجتمع (قريشي، 2001، صفحة 60).

ومن جهة أخرى ساهم انتشار بعض الممارسات الدينية المنحرفة التي فقدت بعدها الإصلاحي والتنويري في تكريس حالة من الجمود الفكري، مما جعل المرأة أسيرة تصورات تقليدية تعيق تحررها الاجتماعي وقد استغل الاستعمار هذا الواقع فعمل على توظيفه ضمن استراتيجياته الرامية إلى إبقاء المجتمع في حالة تخلف، وهو ما أخر بروز الوعي الإصلاحي إلى غاية أواخر القرن التاسع عشر (بشي، 2000، صفحة 216 / 218).

ب- النزوح والهجرة

شكلت ظاهرة التشرد إحدى أبرز السمات التي طبعت المجتمع الجزائري خلال فترة الاحتلال، حيث أدت العمليات العسكرية وسياسات مصادرة الأراضي إلى تهجير أعداد كبيرة من السكان خاصة في المناطق الريفية **(الأشرف، 2007 ، صفحة 243)** وكان

لهذه التحولات أثر بالغ على المرأة التي وجدت نفسها في مواجهة واقع جديد يتسم بعدم الاستقرار وانعدام الأمان **(عثمان , 2008، صفحة 207)**.

فقد أجبرت العديد من العائلات على مغادرة مواطنها الأصلية لتدخل في دوامة من التنقل القسري، مما أدى إلى تفكك البنية الأسرية وانهيار شبكات التضامن التقليدية وفي هذا السياق عانت المرأة من فقدان السند الاجتماعي وأصبحت أكثر عرضة لمختلف أشكال الهشاشة **(توفيق، 1974، صفحة 172)**.

تكشف الأدبيات التاريخية من خلال شهادات متعددة، عن حجم المعاناة التي عاشتها النساء في تلك المرحلة، حيث وجدت العديد منهن أنفسهن بعد فقدان الأزواج أو المعيلين في موقع المسؤولية الكاملة عن إعالة أسر بأكملها، وذلك في سياقات اجتماعية واقتصادية شديدة الصعوبة تتسم بضعف الموارد وغياب الدعم الكافي أو المستمر **(مسعود، 2011، ص 16)**.

وفي السياق نفسه، ساهمت ظاهرة الهجرة الداخلية منها والخارجية في تعميق هذه الوضعية، إذ أدت إلى تفكك الروابط الأسرية وتشتت أفرادها، بما انعكس سلبا على تماسك الأسرة وحرمان الأطفال من الرعاية الأسرية المتكاملة التي تعتبر عنصرا أساسيا في بناء الاستقرار النفسي والاجتماعي **(الأشرف، 2007، ص 229)**.وفي ظل هذه التحولات اضطرت المرأة إلى التكيف مع أدوار جديدة تمثلت أساسا في تحمل مسؤولية التربية والإعالة، وهو ما فرض عليها ضغوطا نفسية واجتماعية كبيرة خاصة في ظل غياب البنية التحتية الداعمة **(مسعود، 2011 ، صفحة 19)**.

إضافة إلى ذلك زادت الأوضاع الصحية المتردية من حدة المعاناة حيث انتشرت الأمراض والأوبئة في ظل نقص الرعاية الطبية خاصة في المناطق الريفية التي كانت شبه محرومة من الخدمات الصحية الأساسية **(سعيد، 2009 ، صفحة 230)** ولم يكن هذا الوضع نتيجة ضعف الإمكانيات فقط بل كان أيضا انعكاسا لسياسات استعمارية قائمة

على التمييز والإقصاء مما جعل المرأة تواجه مخاطر يومية تهدد حياتها وحياة أسرتها **(المدني، 2009، صفحة 113)**.

2) الأوضاع الدينية:

شكل الدين الإسلامي في الجزائر خلال العهد العثماني الإطار المرجعي المنظِّم لمختلف مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية، حيث كان حاضراً بوصفه منظومة قيمية وتشريعية تؤطر العلاقات داخل المجتمع. وفي هذا السياق، لم تكن المرأة الجزائرية عنصرا هامشيا، بل مثلت جزءا أصيلا من النسق الروحي والاجتماعي، امتدت أدوارها وتأثيراتها من المجال الأسري إلى الفضاء الجماعي الأوسع، وأسهمت في صون التقاليد الدينية وترسيخها، بما في ذلك الحفاظ على المرجعية الإسلامية وحمايتها من أي مظاهر التراجع أو التآكل **(يوسفي فاطمة الزهراء، 2021، صفحة 50)** كما استند المجتمع الجزائري إلى الفقه الإسلامي باعتباره مرجعًا أساسيًا في ضبط الحقوق والواجبات المتعلقة بالمرأة، الأمر الذي منحها مكانة قانونية ودينية معتبرة، رغم طابع المجتمع المحافظ وخضوعه في بعض جوانبه للأعراف القبلية السائدة.

1) الحقوق الدينية والقانونية للمرأة:

من أبرز الحقوق التي كفلها الفقه الإسلامي للمرأة حق الميراث ، حق الصداق حق التملك والتصرف في الأموال الشخصية وهي حقوق كانت تمارس فعليا من خلال المحاكم الشرعية المنتشرة في المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة وقسنطينة وتلمسان، وتشير المصادر التاريخية إلى أن قضايا النساء المتعلقة بالميراث والنفقة والمهر كانت تفصل فيها المحاكم وفق الأحكام الشرعية بدقة ، كما يظهر في قسنطينة في عهد صالح باي **(1771–1792م)** حيث سجلت وثائق المحاكم شرعية عديدة تخص النساء ما يدل

على تمتع المرأة الجزائرية بوضع قانوني وديني معتبر **(يوسفي فاطمة الزهراء، 2021، صفحة 52)**.

2) الحياة التعبدية اليومية والمناسبات الدينية

ارتبطت المرأة بالحياة التعبدية اليومية من صلاة وصيام إلى الاحتفال بالمناسبات الدينية الكبرى مثل عيد الفطر وعيد الأضحى والمولد النبوي الشريف، وكانت المناسبات الدينية تمثل فضاء اجتماعيا واسعا تتجلى فيه مساهمة المرأة في إعداد الطعام التقليدي تنظيم الطقوس داخل الأسرة والحي وتنسيق المشاركة في الاحتفالات الجماعية، على سبيل المثال في القصبة بالجزائر العاصمة كانت النساء يحضرن الاحتفالات بالمولد النبوي الشريف ويقمن بتنظيم حلقات قراءة القرآن للأطفال بينما في الأحياء الريفية للأوراس والزيبان كانت المرأة تشرف على تنظيم صيام شعبان وتحفيظ القرآن للأطفال في حلقات غير رسمية داخل المنازل ما أتاح نقل المعرفة الدينية من جيل إلى آخر **(يوسفي فاطمة الزهراء، 2021، صفحة 53)**.

3) الزوايا ودورها في التعليم الديني

ساهمت الزوايا في نشر التعاليم الدينية وكان للمرأة حضور فاعل في هذا السياق فقد لعبت الزاوية الرحمانية التي أسسها **الشيخ محمد بن عبد الرحمن الأزهري سنة 1774م (الشيخ محمد بن عبد الرحمن الأزهري هو عالم أزهري وداعية إسلامي أسهم في تدريس العلوم الشرعية ونشر المعارف الدينية في إطار الأزهر الشريف)** دورا مهما في التنشئة الدينية والاجتماعية للنساء فقد كانت النساء يحضرن مواسم الزاوية الجماعية ويتعلمن القرآن والفقه والآداب الدينية ، كما كن ناقلات للمعارف المكتسبة إلى أبنائهن داخل الأسرة وهو ما جعل المرأة حافظة للتراث الديني والموروث الروحي، ففي المناطق الريفية البعيدة كانت النساء يقمن بتنظيم حلقات قراءة القرآن والعلوم الدينية

داخل البيوت ما ساهم في صون المرجعية الإسلامية حتى بعد دخول القوات الفرنسية في الجزائر **(يوسفي فاطمة الزهراء، 2021، صفحة 54)**.

4) المرأة كناقلة للمرجعية الدينية

لم تكن المرأة مجرد متلقية للدين بل كانت المدرسة الأولى داخل الأسرة مسؤولة عن غرس العقيدة والقيم الأخلاقية في نفوس الأبناء منذ الصغر وتعليمهم أساسيات الصلاة ، الصيام والأذكار اليومية بالإضافة إلى نقل الأمثال الدينية والحكم النبوية، فعلى سبيل المثال في قسنطينة ومدينة تلمسان كانت الأم أو الجدة تشرف على تلقين الأبناء القرآن والفقه بشكل يومي، بينما في القرى الصغيرة بالأوراس والزيبان كانت المرأة تعلم الأطفال الأدعية والمواسم الدينية بطريقة عملية مرتبطة بالحياة اليومية هذه العملية التعليمية المستمرة جعلت المرأة الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي حافظة للمرجعية الإسلامية ورافعة للوعي الديني في المجتمع بحيث بقي المجتمع متشبثا **5 جويلية 1830م (يوسفي فاطمة الزهراء، 2021، صفحة 55)**.

ثانيا: الأوضاع الثقافية والتعليمية

بعد التطرق إلى الأوضاع الاجتماعية والدينية يجدر بنا الانتقال إلى دراسة الجانب الثقافي والتعليمي الذي يعكس مستوى وعي المرأة الجزائرية ومكانتها الفكرية قبل الاحتلال الفرنسي، فقد تأثرت فرص تعليمها وثقافتها بالأعراف السائدة وطبيعة المجتمع مما جعل هذا الجانب محدودا مقارنة بالرجل ومن هذا المنطلق سنستعرض الأوضاع الثقافية والتعليمية للمرأة الجزائرية في تلك الفترة.

مما لا مراء فيه أن الوضعية الثقافية للمرأة الجزائرية كانت أشد تدهورا من وضعيتها الاجتماعية والسياسية إذ عاشت في محيط طغى عليه الجهل والتخلف نتيجة سياسة التجهيل التي انتهجها الاستعمار الفرنسي تجاه الرجل والمرأة على حد سواء.

أ- أسباب التخلف الثقافي لدى المرأة:

لم يكن التخلف الثقافي الذي طال المرأة الجزائرية ظاهرة معزولة، بل هو نتاج تداخل مجموعة من العوامل البنيوية والتاريخية المتشابكة، في مقدمتها السياسة الاستعمارية الفرنسية التي استهدفت بشكل ممنهج تفكيك البنية الثقافية للمجتمع الجزائري، عبر العمل على تجهيل المرأة باعتبارها الركيزة الأساسية للأسرة، وبالتالي بوابة استراتيجية لإضعاف الشخصية الوطنية وتقويض مقوماتها الحضارية.

كما ساهم تراجع مستويات الثقافة العربية الإسلامية في الجزائر في تعميق هذا الوضع، خاصة في ظل السياسة العدائية الصريحة التي انتهجها الاستعمار تجاه الثقافة الإسلامية ومؤسساتها التعليمية، بما أضعف دورها التكويني والتربوي.

ومن جهة أخرى، أدى انغلاق المجتمع الجزائري على ذاته، بدافع الحفاظ على منظومته القيمية وهويته الجماعية، إلى إعادة تشكيل أدوار المرأة داخل فضاء تقليدي محافظ، حيث أبعدت إلى حد كبير عن المجال العام الذي انخرط فيه الرجال في مواجهة التأثيرات الغربية، لتغدو بذلك حارسة للبيت الجزائري في صورته التقليدية، في مواجهة التحولات الخارجية المتسارعة. **(Ramzi, 1986 , p. 51)**

وذلك لأن العدو الاستعماري عمل على تحطيم مقومات الشخصية الوطنية من دين ولغة كما غلب على المجتمع نوع من التصوف الخاطئ (بشي، 2000، صفحة 220).

ومع بروز الحركة في **أوائل القرن العشرين** شرعت الجمعيات في التخفيف من حدة التخلف الثقافي الذي عانت منه المرأة ويقول في ذلك **عبد الحميد بن باديس: «إذا أردتم الإصلاح الحقيقي للمرأة فارفعوا حجاب الجهل عن عقلها قبل أن ترفعوا**

حجاب الستر عن وجهها، فإن حجاب الجهل هو الذي أخرها» (الميلي، 2007، صفحة 137).

ورغم ما كانت تعانيه المرأة الجزائرية من جهل كبير فإنها امتازت بخصال كريمة وسجايا طيبة إذ حافظت على العادات والتقاليد التي ورثتها عن الأسلاف **(المدني، 2009، صفحة 447).**

ب- التعليم:

إذا كان تعليم البنات في فرنسا خلال خمسينيات القرن التاسع عشر محدودا فكيف يكون الحال في المستعمرة؟ لقد كان التعليم الرسمي ضعيفا للغاية **(سعدالله، 2007، صفحة 444).**

إذ اقتصر تعليم البنات في الغالب على الجانب الحرفي والمهني الأمر الذي لم تجن منه البنات الجزائريات فائدة علمية معتبرة **(مسعودة، 2010، صفحة 235)**

ولهذا كان التحاق البنات بالمدارس الحرة نادرا جدا **(سعدالله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، 2009، صفحة 162).**

ومع ذلك برزت بعض الشخصيات التي بذلت جهودا معتبرة في هذا المجال من بينها السيدة **أليكس** التي عملت في مدرستها المسماة المشغل على تعليم البنات حيث لم يتجاوز عددهن سنة **1857** مائة وسبعا وخمسين بنتا ليرتفع إلى مائتين وست وثلاثين سنة **1858** وقد جمع هذا التعليم بين مبادئ القراءة والكتابة بصورة بسيطة مع التركيز على الأشغال اليدوية لاسيما الخياطة **(مسعودة، 2010، صفحة 335).**

وفي سنة **1870** لم تبق سوى مدرسة قسنطينة مفتوحة من بين المدارس التي أنشئت إثر المرسوم الإمبراطوري وبلغ عدد المتمدرسات بها ثمانين بنتا بينما حولت مدرسة الجزائر إلى ورشة للتكوين في الطرز والخياطة **(فنان، 2007، صفحة 48).**

وقد أرجع المستعمر ضعف إقبال البنات على المدارس إلى رفض الأسر الجزائرية إرسال بناتها إلى المدارس الفرنسية وفي سنة **1930** بلغ عدد المدارس **225** مدرسة منها **11** مدرسة فقط للبنات في حين قدرت السلطات الفرنسية العدد بـ **564**.

وفي هذه الفترة لم تتحصل سوى **14** تلميذة على الشهادة الابتدائية من أصل **232** مترشحة، وهو ما يعكس بوضوح ضعف تعليم البنات ورغم ذلك لم تحرك الإدارة الاستعمارية ساكنا لزيادة عدد المدارس **(فنان، 2007، صفحة 49)**.

ومع ذلك ظهرت المدارس الحرة في الجزائر على نطاق أوسع خاصة منذ بداية الثلاثينياتذ وكان هدفها الأساسي الحفاظ على مقومات الشخصية الوطنية للأمة **(عقيب، 2004، صفحة 20)**.

ومن أبرز هذه المدارس مدارس جمعية العلماء المسلمين حيث طالب عبد الحميد بن باديس بترقية المرأة الجزائرية والنهوض بها وإخراجها من الوضع المزري الذي كانت تعيشه، وعندما أسس جمعية التربية والتعليم الإسلامية خصص بها أقساما للبنات بمدينة قسنطينة ثم عمم ذلك على جميع مدارس الجمعية **(مسعودة، 2010، صفحة 235)**

كما وضع شروطا واضحة لتعليم المرأة الجزائرية تقوم على أن تكون جزائرية بدينها ولغتها وقوميتها حتى تنشئ أجيالا تحفظ أمانة الأسلاف وتبقى وفية لأمتها وأصلها **(يحي، 2001، صفحة 26)**.

وهذا يبرز بجلاء اهتمام ابن باديس بتعليم المرأة تعليما عربيا إسلاميا لا تعليما فرنسيا كان يهدف إلى سلخها عن دينها وهويتها **(الميلي، 2007، صفحة 137)**

وقد انتشر التعليم العربي في مختلف أنحاء التراب الوطني رغم التضييق الذي فرضته السلطات الاستعمارية **(عمامرة، 2004، صفحة 105)**.

ومع ظهور جمعية العلماء تعززت الرغبة في طلب العلم والإقبال عليه فوضع العلماء خطة تعليمية قائمة على العلم والعقيدة وحثوا الناس على تعليم الصغار والكبار من البنين والبنات وجعلوا ذلك مسؤولية تاريخية **(بوصفصاف، 2008، صفحة 141)**

وبعد الحرب العالمية الثانية طالب جزء من السكان بفتح مدارس خاصة للبنات، إذ تعزز الوعي بأن المدرسة هي الوسيلة المثلى لمكافحة الجهل ومع ذلك ظلت الجزائر وفية لبعض التقاليد التي كانت تميل إلى تعليم الكتاتيب، في حين لم تجد المدن الكبرى والمتوسطة حرجا في استفادة بناتها من التعليم الفرنسي **(عطية، 2010، صفحة 131)**

ورغم الجهود التي بذلتها جمعية العلماء المسلمين في فتح المدارس ظل التعليم الثانوي بالنسبة للبنات ضعيفا بسبب فقر بعض العائلات وعجزها عن دفع مصاريف الدراسة إضافة إلى تأثير العادات والتقاليد التي كانت ترى أن الفتاة في سن السابعة عشرة بلغت النضج مما جعل كثيرا من الأسر تخشى الاختلاط وتفضل توجيه بناتها نحو التعليم الإسلامي الخاص حيث سجلت المدارس القرآنية خلال سنتي **1951– 1952** ما مجموعه **10341** تلميذا من بينهم حوالي **2898** تلميذة (قريشي، 2001، صفحة 100).

ثالثا: الأوضاع الاقتصادية

اتسم الوضع الاقتصادي للمرأة الجزائرية قبيل الاحتلال الفرنسي بطابع تقليدي قائم على الاقتصاد المعاشي والتكافل الأسري، حيث شكلت المرأة عنصرا محوريا في البنية الإنتاجية خاصة في المجتمعات الريفية والقبلية وعلى الرغم من أن هذا الدور لم يكن دائما معترفا به بشكل رسمي إلا أنه كان فعالا وأساسيا في ضمان استمرارية النشاط الاقتصادي داخل الأسرة والمجتمع **(القاسم، 1998، صفحة 115)**.

في المجال الزراعي اضطلعت المرأة بدور حيوي في مختلف مراحل الإنتاج، إذ شاركت في عمليات البذر وجني المحاصيل وتخزينها إضافة إلى العناية بالحدائق المنزلية التي كانت تمثل مصدرا مهما للغذاء، كما ساهمت في تربية المواشي والدواجن وهي أنشطة اقتصادية ذات مردود مباشر على معيشة الأسرة حيث وفرت منتجات أساسية مثل الحليب، الزبدة والصوف.

أما في المجال الحرفي فقد شكلت الصناعات التقليدية مجالا بارزا لنشاط المرأة الاقتصادي، حيث برعت في النسيج وصناعة الزرابي والألبسة التقليدية وهي منتجات لم تكن موجهة للاستهلاك الذاتي فقط بل كانت تُتداول في الأسواق المحلية مما أتاح للمرأة المساهمة في تنشيط الحركة التجارية المحدودة داخل المجتمع التقليدي **(سعيدوني، 1984، صفحة 147)**.

ومن الناحية المالية تمتعت المرأة الجزائرية قبيل الاحتلال بنوع من الاستقلال الاقتصادي النسبي، حيث أقر الفقه الإسلامي بحقها في التملك والتصرف في أموالها الخاصة سواء عن طريق الإرث أو العمل وقد سمح لها ذلك بالمشاركة في بعض الأنشطة التجارية البسيطة خاصة في الأسواق المحلية وإن كان ذلك يتم ضمن ضوابط اجتماعية وثقافية معينة.

ورغم هذه الأدوار فإن النشاط الاقتصادي للمرأة ظل محكوما بإطار تقليدي يكرس التقسيم الجنسي للعمل، حيث احتكر الرجال المجالات التجارية الواسعة والتعاملات الاقتصادية الكبرى بينما تركزت مساهمة المرأة في الاقتصاد المنزلي والإنتاج المحلي محدود النطاق، ومع ذلك فإن هذا الدور رغم محدوديته الظاهرية كان يشكل دعامة أساسية للاقتصاد التقليدي إذ ساهم في تحقيق التوازن والاكتفاء داخل الأسرة الجزائرية.

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يتبين أن وضع المرأة الجزائرية في فترة الاحتلال الفرنسي كان نتاج تفاعل معقد بين العوامل الاجتماعية والدينية والثقافية والاقتصادية ضمن مجتمع تقليدي محافظ تحكمه منظومة من القيم والأعراف المستمدة جزئيا من الشريعة الإسلامية وجزئيا من التقاليد المتوارثة.

ففيما يخص الأوضاع الاجتماعية والدينية احتلت المرأة مكانة أساسية داخل الأسرة، حيث اضطلعت بأدوار محورية في التربية والحفاظ على تماسك النسيج العائلي وقد منحها الدين الإسلامي جملة من الحقوق مثل حق التملك والميراث واختيار الزوج غير أن هذه الحقوق لم تمارس دائما بشكل كامل بسبب تأثير الأعراف الاجتماعية التي غالبا ما قيدت حرية المرأة وحدت من مشاركتها في الحياة العامة.

أما على الصعيد الثقافي والتعليمي فقد كان تعليم المرأة محدودا إلى حد كبير إذ اقتصر غالبا على التلقين الديني وبعض المعارف الأساسية داخل الكتاتيب أو في إطار الأسرة، وهو ما أدى إلى ضعف حضورها في المجال الثقافي والعلمي ومع ذلك لم تكن المرأة غائبة تماما عن الحياة الثقافية بل لعبت دورا مهما في الحفاظ على التراث الشفهي ونقل القيم والعادات والتقاليد عبر الأجيال.

وفيما يتعلق بـ الأوضاع الاقتصادية فقد ساهمت المرأة بشكل فعال في دعم الاقتصاد الأسري، خاصة في الوسط الريفي حيث شاركت في الأعمال الزراعية وتربية المواشي والصناعات التقليدية كالغزل والنسيج وقد مكنها ذلك من الإسهام في تحقيق الاكتفاء الذاتي داخل الأسرة، كما أتاح لها النظام الإسلامي نوعا من الاستقلال المالي من خلال حق التملك والتصرف في الأموال إلا أن نشاطها الاقتصادي ظل في الغالب محصورا في نطاق محلي وتقليدي دون انخراط واسع في الأنشطة التجارية الكبرى.

وبناء على ما سبق يمكن التأكيد على أن وضع المرأة الجزائرية في فترة الاحتلال الفرنسي اتسم بازدواجية واضحة حيث جمعت بين أدوار فاعلة داخل البنية الاجتماعية والاقتصادية وبين قيود فرضتها الأعراف والتقاليد حدت من تطور مكانتها ومشاركتها في الفضاء العام ويعتبر هذا الواقع منطلقا أساسيا لفهم التحولات العميقة التي ستشهدها أوضاع المرأة الجزائرية خلال فترة الاحتلال الفرنسي.

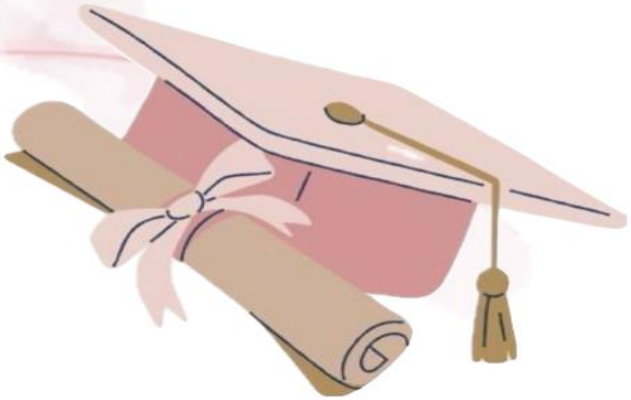

الفصل الأول: صورة المرأة الجزائرية في الكتابات الفرنسية

المبحث الأول: المرأة الجزائرية في كتابات ماتيا غودري

المبحث الثاني: جورج مارسيه وصورة المرأة الجزائرية

المبحث الثالث: المرأة الجزائرية من خلال كتابات لويس لوكوك

دراسة صورة المرأة الجزائرية في الكتابات الفرنسية أحد أبرز مجالات البحث في التاريخ الاجتماعي والثقافي للجزائر خلال فترة الاستعمار، إذ تشكل هذه الصورة انعكاسا لرؤية المستعمر للواقع الجزائري وأداة لتأكيد الهيمنة الاستعمارية على المجتمع فقد رسمت الكتابات الفرنسية صورة نمطية للمرأة الجزائرية غالبا ما كانت تصورها على أنها مقهورة، محدودة الحريات ومحاطة بقيود التقاليد الاجتماعية والدينية متجاهلةً دورها الفعلي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

لقد شكلت المرأة في هذه النصوص رمزا للهوية المحلية وأداة للتفسير الاستعماري في الوقت ذاته، إذ حاول المستعمر من خلالها تصوير المجتمع الجزائري على أنه مجتمع بحاجة إلى التوجيه والسيطرة بيد أن الدراسات المعاصرة كشفت أن هذه الصور غالبا ما كانت مشوهة متجزأة وأن المرأة الجزائرية لعبت أدوارا حقيقية وفاعلة في المجتمع، سواء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية أو في مقاومة الهيمنة الأجنبية خاصة خلال الثورة التحريرية بين **1954 و1962**.

يهدف هذا الفصل إلى تحليل صورة المرأة الجزائرية في الكتابات الفرنسية من خلال ثلاثة محاور أساسية: **الأول** يستعرض **كتابات ماتيا غودري** التي وثقت الأدوار **الاجتماعية والاقتصادية والثقافية** للمرأة في المجتمع الريفي الجزائري **والثاني** يقدم تحليلا لصورة المرأة لدى **جورج مارسيه** ضمن نصوصه حول الحياة **الاجتماعية والثقافية** في الجزائر الاستعمارية أما **الثالث** فيتطرق إلى إطار **لويس لوكوك** الفكري الذي يوضح الحالة الاجتماعية والأخلاقية للمرأة الجزائرية.

يمثل هذا الطرح إلى تجاوز الصور النمطية والمقاربات الاختزالية التي رسّختها بعض الكتابات الاستعمارية الفرنسية، من خلال إعادة الاعتبار للمرأة الجزائرية بوصفها فاعلًا اجتماعيًا وسياسيًا وثقافيًا، أسهم بشكل ملموس في التأثير في ديناميات المجتمع، وكان طرفًا أصيلًا في مسار التحرر الوطني. كما يسعى إلى إبراز التفاعل المركّب بين الموروث الثقافي المحلي والظروف الاستعمارية، في صياغة أدوار المرأة وتحديد مكانتها، بما يسمح

بتقديم قراءة أكثر عمقًا وشمولية وتعقيدًا لوضعها داخل المجتمع الجزائري، سواء في سياقه التقليدي أو في تحوّلاته الحديثة.

المبحث الأول: المرأة الجزائرية في كتابات ماتيا غودري

لقد تطرقت ماتيا غودري من خلال كتابها المرأة في جبال العمور وإكسل للخلفيات الاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية للمرأة الجزائرية وأخذت المرأة الجنوب الجزائري كأنموذج على ذلك في دراستها من خلال النظر الى المهام المنوطة بالمرأة في الحياة بشكل عام.

حيث يختلف حسب ماتيا نشاط المرأة في الجنوب حسب البيئة التي تعيش فيها؛ فالمرأة المقيمة في القصور والواحات تميل إلى حياة أكثر استقرارًا داخل الأسرة، وتندرج أعمالها ضمن الروتين اليومي المعتاد. أما المرأة التي تعيش في البوادي والأرياف، فتتسم حياتها بنمط مختلف نسبيًا، حيث تنوع أنشطتها وتفرض عليها ظروف العيش أدوارًا مغايرة.

فالمرأة القصورية حسب ماتيا غودري تعمل بشكل يومي في الطبخ وتحضير القهوة بمختلف مراحلها وتقوم بأعمال التنظيف والسقاية من البئر وسحب المياه وغسل الألبسة وطحن القمح وتحضير الدقيق ومخض الحليب وجمع الأعشاب لإطعام الماشية وجمع الحطب اليابس بهدف التدفئة ومساعدة زوجها في تمزيق الحلفاء وتمليح اللحوم، وفي بعض الأحيان صناعة بعض المقتنيات المنزلية المصنوعة من الحلفاء بغرض الاستخدام اليومي **(سليمان، 2021، صفحة 103)**.

اما المرأة البدوية فلها مهام إضافية عن المرأة القصورية وهي مهام مرتبطة بطابع حياتها، ومن جملة المهام نجد حسب غودري دائما نصب الخيام ونزعها عند كل مرتحل واستقرار، والمساهمة في رعاية الماشية والبغال ومعالجة الماشية المريضة، كما كان لها أنشطة في الصناعات الفخارية والنسيج التي تصنع منه الخيم، بينما كان للرجل دور أساسي في رعاية الماشية في الجبال والحقول، ودأبت نسوة المنزل الواحد على تقاسم المهام المختلفة فيما بينهم. **(سليمان، 2021، صفحة 104)**.

ان الاقتصاد الشعبي او الأهلي بالجزائر في كل مناطق الوطن يعتبر بمثابة الاقتصاد الحقيقي بالنسبة لهم نظرا لملامسته لحاجياتهم واهتماماتهم الحياتية، خاصة وان سكان الجنوب الجزائري بقوا تحت الحكم العسكري ولم يعيشوا في كنف الحكم المدني الفرنسي اسوة بالشمال فقد انعكس هذا الامر بشكل مباشر نمط حياتهم فقد تعايش سكان الجنوب الجزائري مع هذا الوضع مقيمين اقتصادا موازيا للاقتصاد الفرنسي والذي مثل بالنسبة لهم الاقتصاد الحقيقي للبلاد.

- ***المرأة والصناعات الصوفية والنسيجية:***

لقد تميزت منطقة شمال الصحراء بوجود وفرة في الكلأ والحلفاء وغيرها وهو الامر الذي جعلها تكون منطقة ذات طابع رعوي، وهو الامر الذي ترتب عنه وفرة في الاصواف بمختلف أنواعها مما سمح للمرأة بان تقيم أسس لصناعة نسيجية وصوفية بشكل حرفة يدوية هيمنت عليها أكثر من الرجل.

واستهدفت المرأة الصحراوية حسب غودري هذه الحرفة لأغراض متعددة منها سد حاجيات منزلها من الألبسة والافرشة والاغطية وكل ما يلامس حياتها اليومية من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على تزويد السوق والمجتمع بذات المستلزمات. **(سليمان، 2021، صفحة 105).**

المبحث الثاني: جورج مارسيه وصورة المرأة الجزائرية

تندرج صورة المرأة الجزائرية في كتابات جورج مارسيه ضمن النسق العام للكتابات الاستشراقية الفرنسية التي اتخذت من الجزائر موضوعا للبحث والوصف والتحليل في مرحلة تاريخية اتسمت بتداخل المعرفة بالسلطة والعلم بالسياسة الاستعمارية، فقد مثل مارسيه واحدا من الأسماء العلمية البارزة التي اشتغلت على دراسة الجزائر لا من منظور تاريخها السياسي

فحسب وإنما من خلال ملامحها الحضارية وآثارها الفنية وبنيتها الاجتماعية والثقافية، ومن هنا فإن حضور المرأة الجزائرية في كتاباته لا ينفصل عن الرؤية الكلية التي أراد من خلالها تقديم صورة شاملة عن المجتمع الجزائري في أبعاده المختلفة.

لقد بدت المرأة الجزائرية في هذا السياق عنصرا دالا على عمق الهوية المحلية، إذ لم يتعامل معها جورج مارسيه بوصفها فردا منعزلا داخل النسيج الاجتماعي بل نظر إليها باعتبارها صورة رمزية تختزل في ملامحها كثيرا من الخصائص الحضارية للمجتمع الجزائري، فهي عنده ليست مجرد كيان بشري حاضر في الحياة اليومية وإنما تمثل وعاء للذاكرة الاجتماعية ومجالا تتجسد فيه قيم الجماعة وعاداتها وأنماط تمثلها لذاتها ومن هذا المنطلق تحولت المرأة في خطابه إلى مرآة تعكس طبيعة البيئة الجزائرية بما فيها من تماسك أسري ورسوخ للأعراف واستمرارية للتقاليد التي تعاقبت عبر الأزمنة **(الزليطني، 2021، صفحة 22)**.

ولعل ما يميز هذه الصورة أنها جاءت محمولة على خلفية تاريخية واضحة حيث كانت الجزائر زمن جورج مارسيه موضوعا لاهتمام فرنسي متزايد علميا وسياسيا في آن واحد، وهذا ما جعل كثيرا من الكتابات الفرنسية تنظر إلى المجتمع الجزائري بوصفه مجالا للمعرفة والوصف تمهيدا لفهم بنيته العميقة وفي هذا الإطار كانت المرأة الجزائرية جزءا من هذا المشهد الذي سعى المستشرقون إلى تقديمه لما تمثله من قيمة رمزية داخل الأسرة والمجتمع ولما تختزنه من دلالات متصلة بالهوية التاريخية والثقافية للبلاد.

إن القراءة المتأنية لهذه الكتابات تكشف أن المرأة الجزائرية تظهر في صورة تتسم بالوقار والرسوخ الاجتماعي، فهي حاملة لقيم الأسرة وحافظة للتقاليد ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالفضاء الاجتماعي المحلي وهذا الحضور لا يأتي من باب الوصف السطحي بل من باب تمثيل

المجتمع في أحد أهم رموزه البشرية والثقافية فالمرأة، هنا تبدو امتدادا للماضي وحلقة وصل بين الأجيال تحفظ الذاكرة الجمعية وتعيد إنتاجها في الممارسة اليومية للحياة الاجتماعية.

غير أن هذه الصورة على ما تتضمنه من قيمة وصفية وتوثيقية لا تخلو من أثر الرؤية الاستشراقية التي كانت تنظر إلى المجتمع الجزائري من خارج بنيته الذاتية، فقد ظل خطاب مارسيه مثل كثير من كتابات المستشرقين الفرنسيين محكوما بمنظور خارجي يجعل من المجتمع موضوعا للرصد والتفسير أكثر من كونه ذاتا ناطقة تعبر عن نفسها بنفسها، ومن ثم فإن المرأة الجزائرية في هذه الكتابات تبدو في كثير من الأحيان صورة مرسومة بعين الآخر لا بعين الذات الجزائرية وهو ما يفرض على الباحث ضرورة التعامل النقدي مع هذه النصوص **(الزليطني، 2021، صفحة 30)**.

وتزداد أهمية هذه المسألة إذا استحضرنا السياق الاستعماري الذي كتبت فيه هذه الأعمال إذ لم تكن المعرفة الاستشراقية بريئة تماما من الخلفيات الإيديولوجية، بل كانت في أحيان كثيرة جزءا من مشروع أوسع يسعى إلى فهم المجتمع الخاضع للاستعمار واستكشاف بنيته الثقافية والاجتماعية، ومن هذا المنظور يمكن القول إن صورة المرأة الجزائرية عند جورج مارسيه تشكلت ضمن تقاطع بين البعد العلمي والبعد السياسي حيث امتزج الوصف التاريخي بالرؤية الاستعمارية.

ومع ذلك لا يمكن إنكار القيمة العلمية لهذه الكتابات لأنها حفظت لنا جانبا من صورة المجتمع الجزائري في مرحلة دقيقة من تاريخه، وساهمت في توثيق عدد من مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية وبناء على ذلك فإن الإفادة منها تظل ممكنة شريطة أن تتم في إطار قراءة نقدية تاريخية تميز بين ما هو علمي توثيقي وما هو ناتج عن الرؤية الاستشراقية.

وتبعا لذلك فإن صورة المرأة الجزائرية في كتابات جورج مارسيه تمثل نموذجا واضحا للكيفية التي صاغ بها الفكر الفرنسي الاستشراقي تمثيلاته عن المجتمع الجزائري، إذ حضرت المرأة بوصفها رمزا حضاريا واجتماعيا ومرآة تعكس ملامح البيئة المحلية غير أن هذه الصورة ظلت مشروطة بالسياق التاريخي والسياسي الذي أفرزها.

المبحث الثالث: المرأة الجزائرية من خلال كتابات لويس لوكوك

لويس لوكوك من المستوطنين المولودين أبوه فرنسي وأمه إسبانية ولد في مدينة الجزائر سنة 1885 لأسرة متواضعة وتوفي عام 1932 نشر العديد من المقالات في المجلة الإفريقية بين 1919 و1931 يعد ثاني كاتب استعماري فرنسي يعد ثاني كاتب استعماري من فرنسا للجزائري انتخب مديرا على رأس جمعية الكتاب الجزائريين التي أنشأها مع الرئيس الفعلي للحركة روبرت راندو حيث يعتبر نموذجا للكاتب الاستعماري الاشتراكي الذي التزم بأسلوب الواقعي في وصفه مجتمع الجزائر الاستعماري ما بين الحربين العالميتين بكل شرائحه المتعددة وتحدث عن طوائفه المتعارضة والمركبة من عناصر غير متجانسة تألفت من المستوطنين الأوروبيين واليهود والعرب والبربر والمسيحيين والمسلمين. (موالفي، 2024، صفحة 04).

تطرّق الكاتب إلى تصويرٍ مختلفٍ للقضايا التي عرفها المجتمع الاستعماري بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وتُعدّ المرأة الجزائرية من أهمّ المواضيع التي تناولها في مختلف رواياته. فنجد مثلًا أنه صوّر الفتاة الجزائرية القبائلية على أنها تتعرّض للتمييز العنصري بسبب الاختلاف الثقافي، خاصةً أنها كانت تعمل رفقة والدها لدى إحدى السيدات الفرنسيات. كما أوضح أن هذه الفتاة كانت تتعرّض للاستغلال من طرف الأوروبيين بسبب حاجتها إلى المال وفقرها، موظّفًا ذلك لإبراز التفوّق الأجنبي بوصفه من آثار انحطاط المجتمع المستعمَر.

كما واصل في وصف حالة البؤس التي يعيشها الأهالي الجزائريون في روايته الجنتان حيث ونظرا لانتشار البؤس اضطرت نساء الأهليات لأن يعملن في بيوت الأوروبيات خادمات

ذليلات مقابلة فرنكات معدودات متخذة من فاطمة بوستة وذهبية مثالا حيا على حياة البؤس التي كانت تعيشها الجزائريات في تلك الفترة، حيث بالإضافة إلى ذلك وضح أن الجهل سيطر في أرجاء البلاد بشكل مرعب حتى اعتقد الناس بالبداية والخرافات واشتدت المعاناة وافتكت بالأمراض فأدى الأمر إلى أكثر الإصابة بالوفيات. (موالفي، 2024، صفحة 06).

وحاول معالجة هذه القضية في روايته ' خمسة في عينيك" الحائزة على جائزة الكبرى سنة 1924، تحدث فيها عن جو البؤس المتفشي بين قراها وسطوة الخرافات على الناس حتى على المثقفين، فالعنوان مستمد من عبارة وخمسة في عينيك من الموروث الثقافي الجزائري وصف فيه التقاليد والعادات العربية التي كان الجزائري الأهلي قد بدأ يتخلى عن بعض مظاهر ثقافته المحلية لما سنحت له الفرصة واحتك بالأوروبيين وتأثر بثقافتهم ولغتهم التي تعلمها في المدرسة الفرنسية حيث استنكر بعض العادات مثل الاعتقاد بالشعوذة والخرافات من خلال لالة عيشة وانتشار فكر المرابطية المنحرف والأمية بين النساء وتعدد الزوجات، وسخر من الحجاب المرأة الأهلية المسلمة في مدينة الجزائر التي تغطي جسمها بالحايك الذي شبهه بالكفن وشبه النساء تحت ردائهن الأبيض بالتماثيل نساء «...مكفنات يشبهن تماثيلا يرفعن رداءهن القطني قبل تدشينه الكئيب...» علاوة على ذلك يبرز عدم اهتمام الأهالي بمظهرهم وصحتهم بسبب عدم العناية بنظافة أجسادهم (موالفي، 2024، صفحة 07).

كما خاض الكاتب تجربة أدبية أخرى، من خلال تصويره للمرأة الجزائرية في أوضاع اجتماعية وأخلاقية متنوعة، وذلك في كتابه *المرأة الصفراء*، ويعد هذا الكتاب من الأعمال التي ظهرت في بداية الفترة الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر.

تطرّق إلى هذا الموضوع في المرأة الصفراء إحدى قصص مآس أفريقيا بطلها الرسام مورو الذي عشق فتاة أهلية تدعى رقية فأحبته وأبعدته شدة الهيام بها عن الفن حتى أصابه العقم والألم والعجز عن الإلهام فأغرته بكل الوسائل حتى تزوجها، لكن غلبت الشهوة لديه جعلتها لا تكتفي بزوجها فراحت تستقبل غرباء في بيتها في غياب زوجها الفرنسي مورو فقد روج المستشرقون في إثبات دونية الشرق أخلاقاً وفكراً من خلال أسطورة المرأة الشرقية الشهوانية منذ القرن الثامن

عشر ظهرت تجلياتها في العديد من أعمال المتخيل السردي الغربي التي صورتها بأحوال اجتماعية متنوعة وضعيات ثقافية مختلفة (موالفي، 2024، صفحة 11).

من خلال هذا الطرح نستنتج أن الكاتب قدّم صورة عن المجتمع الجزائري في الفترة الاستعمارية من منظور استشراقي، حيث ركّز على الفقر والبؤس وانتشار الجهل والخرافات، وربط ذلك بتدهور الأوضاع الاجتماعية والأخلاقية. كما صوّر المرأة الجزائرية في وضعية ضعف واستغلال، خاصة من خلال عملها في البيوت الأوروبية وظروفها القاسية وفي المقابل، قدّم رؤية تنتقد العادات والتقاليد المحلية مثل الحجاب (الحايك) وتعدد الزوجات وبعض المعتقدات الشعبية، ما يعكس موقفًا استشراقيًا يميل إلى تضخيم "غرابة" المجتمع الشرقي وإبراز ما يعتبره تخلفًا مقارنة بالغرب.

يمكن تلخيص ما توصل إليه هذا الفصل في أن صورة المرأة الجزائرية في الكتابات الفرنسية كانت محكومة بالمنظور الاستعماري الذي صورها غالبا ككائن مقهور ومحاصر بالتقاليد والعادات المحلية متجاهلا دورها الفعلي في المجتمع الجزائر.

لقد أظهرت الدراسات أن كتابات **ماتيا غودري** سلطت الضوء على الأدوار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة في المجتمع الريفي مؤكدة أنها كانت فاعلة في الأسرة والمجتمع وحافظة للتراث المحلي ومرنة في مواجهة التغيرات التي فرضها الاحتلال الفرنسي بينما قدم **جورج مارسيه** قراءة ثقافية واجتماعية لصورة المرأة ضمن البيئة التقليدية الجزائرية مشيرا إلى قيودها الاجتماعية والدينية لكنه ساهم في فهم العلاقات المجتمعية وتحديد مكانة المرأة ضمن النظام المحلي.

أما لويس لوكوك فقد عرض صورة المرأة الجزائرية من منظور استشراقي مركزا على حالة البؤس والفقر والجهل وتجذر ثقافة السحر والشعوذة، مقدما هاته العادات والتقاليد من منظور نقدي وسلبي وربط المرأة بصورة نمطية أخلاقية، وهذا الطرح في إطار يبرز تفوق الغرب على الشرق.

خلاصة القول أن المرأة الجزائرية وفق هذا التحليل لم تكن مجرد ضحية للظروف بل كانت فاعلة ومرتكزة على شبكة من الأدوار الاجتماعية والثقافية ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في المقاومة الوطنية والتحرر الاجتماعي مما يجعل قراءتها في الكتابات الفرنسية فرصة لفهم التفاعل بين الاستعمار والمجتمع المحلي وبين القيود التقليدية والقدرة على الفعل والمقاومة.

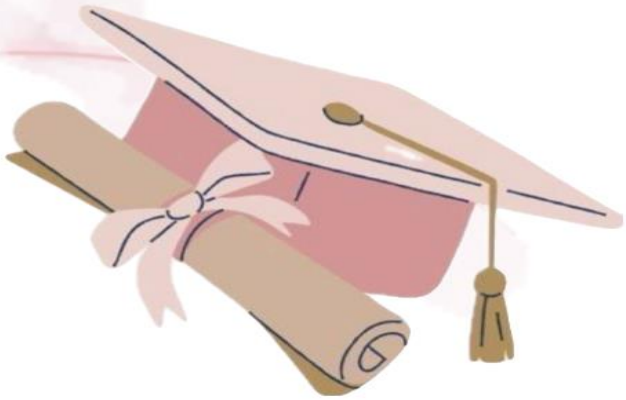

الفصل الثاني: المرأة الجزائرية في المشروع الكولونيالي الفرنسي

المبحث الأول: القوانين الفرنسية والمرأة الجزائرية

المبحث الثاني: دمج المرأة في المجال الاجتماعي والاقتصادي

المبحث الثالث: دمج المرأة في الجانب الديني والتعليمي الثقافي

يندرج تناول وضعية المرأة الجزائرية في ظل المشروع الكولونيالي الفرنسي ضمن مقاربة تاريخية تسعى الى فهم آليات السيطرة الاستعمارية في أعمق مستوياتها الاجتماعية والثقافية، ذلك ان الاستعمار لم يكن مجرد حضور عسكري او اداري بل كان مشروعا شاملا استهدف اعادة تشكيل البنية المجتمعية الجزائرية وفق منطق الهيمنة والادماج القسري.

وقد احتلت المرأة الجزائرية موقعا محوريا داخل هذا التصور الاستعماري باعتبارها الركيزة الاساسية في نقل القيم وحفظ التقاليد واستمرار الهوية، ومن ثم فقد تعاملت معها الادارة الاستعمارية بوصفها مدخلا استراتيجيا للتأثير في المجتمع ككل فعملت على اخضاعها عبر منظومة قانونية مزدوجة تمزج بين التشريع الفرنسي ومحاولات اختراق نظام الاحوال الشخصية بما يفضي الى تفكيك المرجعية الدينية واضعاف البنية الاسرية.

وفي السياق ذاته سعت السلطة الكولونيالية الى ادماج المرأة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، غير ان هذا الادماج لم يكن نابعا من تصور تحرري بقدر ما كان موجها بخلفيات نفعية تخدم حاجات الاقتصاد الاستعماري وتدعم استقراره وهو ما جعل مشاركة المرأة محدودة ومؤطرة ضمن وظائف هامشية لا تفضي الى تمكين حقيقي.

كما امتد هذا المشروع ليشمل المجال الديني والتعليمي والثقافي حيث حاولت فرنسا اعادة تشكيل وعي المرأة عبر المدرسة الاستعمارية ونشر القيم الغربية واستهداف المرجعية الإسلامية، التي شكلت عمق الهوية الجزائرية غير ان هذه السياسات واجهت مقاومة صامتة لكنها عميقة تجلت في تمسك المرأة بقيمها وبدورها داخل الاسرة والمجتمع.

وعليه فان هذا الفصل يسعى الى تفكيك ابعاد حضور المرأة الجزائرية داخل المشروع الكولونيالي الفرنسي، من خلال تحليل القوانين المفروضة عليها وتتبع اشكال ادماجها في المجالين الاجتماعي والاقتصادي ثم دراسة محاولات التأثير عليها في الجانب

الديني والتعليمي والثقافي بما يسمح بالكشف عن حدود المشروع الاستعماري وتناقضاته البنيوية.

وعليه، تتمحور تساؤلات من بينها:

ما هي أبرز القوانين الفرنسية التي طبقت على المرأة الجزائرية وكيف أعادت تشكيل وضعها القانوني داخل المجتمع الاستعماري؟

كيف تعامل المشروع الكولونيالي الفرنسي مع مسألة إدماج المرأة الجزائرية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وما آليات هذا الإدماج وحدوده؟

ما هي أهم التحولات التي مست الوضع الثقافي والديني للمرأة الجزائرية خلال فترة الاحتلال الفرنسي وكيف أثرت على هويتها الاجتماعية؟

المبحث الأول: القوانين الفرنسية والمرأة الجزائرية

عرفت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية فرض منظومة قانونية جديدة هدفت إلى إعادة تنظيم المجتمع وفق مصالح الإدارة الاستعمارية، وهو ما أدى إلى إحداث تحولات عميقة في مختلف البنى الاجتماعية وقد انعكس ذلك بشكل واضح على وضع المرأة الجزائرية رغم أنها لم تكن محل تنظيم قانوني مباشر بل تأثرت من خلال القوانين التي مست المجتمع والأسرة على حد سواء.

أسهمت هذه التشريعات في إعادة تشكيل الوضع القانوني للمرأة وما ترتب عنه من تأثيرات على البنية الأسرية، فضلا عن تكريس الازدواجية القانونية التي ميزت النظام الاستعماري القائم على التمييز بين مختلف فئات المجتمع وعليه يتناول هذا المبحث دراسة القوانين الفرنسية وانعكاساتها على المرأة الجزائرية من خلال تحليل مركزها القانوني والبنية الأسرية ومظاهر الازدواجية القانونية.

المطلب الأول: الوضع القانوني

شهد الوضع القانوني للمرأة الجزائرية تحولات عميقة منذ بداية الاحتلال الفرنسي سنة **1830**، حيث اعتمدت الإدارة الاستعمارية على التشريع كأداة أساسية لإعادة تنظيم المجتمع وفق منطق يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية، ولم يكن هذا التشريع محايدا بل قام على مبدأ التمييز بين فئات السكان وهو ما انعكس بوضوح على وضع المرأة الجزائرية **(سعد، 1998، صفحة 215)** التي تأثرت بشكل غير مباشر من خلال القوانين التي مست المجتمع والأسرة والبنية القانونية العامة.

ففي المرحلة السابقة للاحتلال كانت المرأة الجزائرية تخضع في مركزها القانوني لأحكام الشريعة الإسلامية والأعراف الاجتماعية التي كانت تنظم وضعها داخل الأسرة خاصة في

مسائل الزواج والطلاق والميراث، وقد وفر هذا النظام إطارا قانونيا منسجما مع الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع **(سعد، 1998، صفحة 210)** رغم طابعه التقليدي غير أن هذا التوازن بدأ يتأثر تدريجيا مع تدخل الإدارة الاستعمارية في تنظيم الشؤون القانونية حيث عملت على إخضاع القضاء الشرعي لرقابتها مما أضعف استقلاليته وأثر على فعاليته **(حربي، 2003، صفحة 85)**.

وقد شكل صدور **قانون سيناتوس كونسلت** بتاريخ **14 جويلية 1865** نقطة تحول أساسية في تحديد الوضع القانوني للجزائريين حيث جاء في سياق السياسة الاستعمارية التي انتهجتها فرنسا بعد احتلالها للجزائر سنة **1830**، والتي سعت من خلالها إلى بسط سيطرتها على مختلف المناطق والتوغل فيها باستعمال القوة ، كما عملت على فرض مجموعة من القوانين الزجرية التي مست هوية الشعب الجزائري الدينية والثقافية في مخالفة واضحة لمعاهدة الاستسلام التي نصت على احترام الديانة الإسلامية والهوية المحلية، ويعتبر هذا القانون من أبرز التشريعات التي هدفت إلى إعادة تشكيل البنية القانونية للمجتمع الجزائري وقد ارتبط صدوره بظروف سياسية خاصة حيث قام **الإمبراطور نابليون الثالث** بزيارة إلى الجزائر سنة **1860م (عمورة، 2009 ، صفحة 295)** وقف خلالها على أوضاع السكان وأعقبها بمراسلات إلى ممثله **المارشال بيليسي** أعلن فيها أن الجزائر ليست مستعمرة بالمعنى التقليدي بل **مملكة عربية (وأخرون، 2006، صفحة 68)** غير أن هذه التصورات لم تطبق على أرض الواقع **(عمورة، 2009 ، صفحة 295)** وهو ما يعكس التناقض بين الخطاب السياسي للإمبراطور والممارسة الفعلية للإدارة الاستعمارية على أرض الواقع.

كما تزامن ذلك مع تطورات قانونية وإدارية سابقة من بينها صدور القانون المشيخي لسنة **1863 (يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، صفحة 20)** الذي أعاد تنظيم الملكية العقارية بطريقة سهلت الاستيلاء على الأراضي إلى

جانب تعيين **المارشال ماكماهون** حاكما عاما للجزائر سنة **1864** خلافا **لبيليسي (يحي، موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، ج 1، 2009، صفحة 45)**، حيث استمرت نفس السياسة الاستعمارية القائمة على فرض السيطرة وإقصاء السكان المحليين، وفي إطار متابعة نتائج هذه السياسة قام **نابليون الثالث** بزيارة ثانية للجزائر ما بين 5 ماي و7 جوان **1865 (سعد ا.، 2009، صفحة 24)** بهدف الاطلاع المباشر على الأوضاع السياسية والاجتماعية **(يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، صفحة 23)**، حيث صرح خلالها بأن فرنسا لم تأت للقضاء على هوية الشعب الجزائري بل لتحسين أوضاعه وإشراكه في الحياة السياسية **(عمورة، 2009 ، صفحة 295)**، وهو تصريح يحمل بعدا دعائيا حاول من خلاله إضفاء طابع إصلاحي على الوجود الاستعماري.

وخلال هذه الزيارة تنقل الإمبراطور في مختلف مناطق الجزائر واتصل بعدد من الشخصيات الأوروبية والجزائرية لتكوين رؤية شاملة حول واقع البلاد **(يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، صفحة 21)** غير أنه قوبل ببرود وتحفظ من طرف المعمرين والإدارة الاستعمارية **(عيسى، 2008-2009، صفحة 24)**، الذين كانوا يخشون من أي إصلاح قد يمس بمصالحهم ونفوذهم وبعد عودته وجه **رسالة** إلى الحاكم العام **ماكماهون** بتاريخ **20 جوان 1865** وأعد مذكرة مطولة بعنوان **سياسة فرنسا في الجزائر**، تناول فيها مختلف القضايا التي تهم الجزائريين **(قاسم، 1983، صفحة 24)** واقترح فيها اعتبار الجزائر جزءا من فرنسا مع الإبقاء على بعض الخصوصيات المحلية **(يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، صفحة 23)**، وهو ما يعكس محاولة التوفيق بين مشروع الإدماج والحفاظ الشكلي على الهوية المحلية.

وعلى إثر ذلك صادق **مجلس الشيوخ الفرنسي** على إصدار **قانون سيناتوس كونسلت** بتاريخ **14 جويلية 1865 (التومي، 2015/ 2016)** أي بعد فترة وجيزة من عودته

الثانية **(سعد ا.، 2009، صفحة المسيلة)**، ويعتبر هذا القانون أول نص قانوني فتح المجال أمام مسألة التجنيس في الجزائر **(مراد، 2009، صفحة 45)**، حيث شكل الأساس القانوني الذي بنيت عليه لاحقا سياسات الإدماج والتمييز في آن واحد.

ومن حيث **مضمونه** نص هذا **القانون** على أن الجزائري مادام متمسكا بدينه فهو من رعايا الفرنسيين ولا يتمتع بكامل الحقوق المدنية والسياسية، أما إذا تخلى عن أحواله الشخصية فيصبح مواطنا فرنسيا كامل الحقوق وهو ما يكشف بوضوح عن ربط المواطنة بالتخلي عن الهوية الدينية والثقافية، وقد تضمن القانون عدة مواد تحدد وضعية الأهالي وشروط التجنيس **(التومي، 2015/ 2016 ، صفحة 5)** حيث نصت المادة الأولى على أن المسلم يعد فرنسيا مع بقائه خاضعا للقانون الإسلامي **(فركوس، 2010، صفحة 89)** وهو ما يعكس ازدواجية قانونية واضحة بينما نظمت المادة الثانية وضعية اليهود **(عبده، صفحة 20)**، في حين تناولت المادة الثالثة وضع الأجانب المقيمين وإمكانية تجنيسهم **(كاتب، 2011 ، صفحة 486)** أما المادة الرابعة فقد حددت شروط اكتساب الجنسية **(سعد ا.، 2009، صفحة 25)** وجاءت المادة الخامسة لتنظم شروط التوظيف والترقية في الوظائف العسكرية والمدنية **(كاتب، 2011 ، صفحة 486)** وهو ما يبرز الطابع التنظيمي الدقيق لهذا القانون في ضبط مختلف الفئات داخل المجتمع الاستعماري.

أما من **حيث أهدافه** فقد سعى هذا **القانون** إلى خدمة المصالح الاستعمارية من خلال طمس الهوية الوطنية للشعب الجزائري، وتحطيم بنيته الاجتماعية والاقتصادية وإضعاف مقوماته الثقافية والدينية والعمل على إدماجه تدريجيا في المجتمع الفرنسي وجعل الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا **(يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، صفحة 23)**، كما حاول إقناع الجزائريين بالطابع **الحضاري** للوجود الفرنسي وتقديمه في صورة مشروع إصلاحي **(فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد**

الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 1814-1962،، 2003 ، صفحة 399) في حين كان الهدف الحقيقي هو تكريس السيطرة الاستعمارية وإعادة تشكيل المجتمع وفق النموذج الفرنسي.

وقد أثار هذا القانون ردود فعل متباينة حيث رفضته الأغلبية الساحقة من الجزائريين واعتبرته مساسا مباشرا بالدين والهوية، إذ رأوا في التجنيس تخليا عن الشريعة الإسلامية وظهرت مواقف معارضة له خاصة في بعض المناطق حيث قاطعت العائلات المتجنسين واعتبرتهم خارجين عن الجماعة وهو ما يعكس تمسك المجتمع الجزائري بثوابته، كما عارضه أيضا بعض الأوروبيين في الجزائر الذين رأوا فيه تهديدا لمصالحهم ونفوذهم الاقتصادي والسياسي، وهو ما يدل على وجود صراع داخل المعسكر الاستعماري نفسه إضافة إلى النظرة الدونية التي كان يحملها الأوروبيون تجاه الجزائريين **(المدني أ.، 2009، صفحة 727)**.

أما من حيث تطبيقه فلم يلق هذا القانون إقبالا واسعا حيث اعتبره الجزائريون إهانة لهم ولدينهم وكان عدد المتجنسين قليلا جدا **(André، 2005، صفحة 433)**، إذ لم يتجاوز عددهم بين **1865 و1881** سوى **4428** شخصا **(آرجيرون، 2007، صفحة 631)** وهو رقم ضعيف جدا مقارنة بعدد السكان مما يعكس فشل سياسة التجنيس التي حاولت فرنسا فرضها ونتيجة لذلك وجد الجزائريون أنفسهم في وضع قانوني غامض، فلا هم مواطنون فرنسيون يتمتعون بكامل الحقوق ولا هم محتفظون باستقلالهم القانوني بل أصبحوا مجرد رعايا خاضعين لسلطة استعمارية **(آرجيرون، 2007، صفحة 636)** وهو ما أثر بشكل مباشر على وضع المرأة الجزائرية التي بقيت خارج دائرة الحقوق الحديثة وخاضعة لبنية قانونية مزدوجة زادت من تهميشها داخل المجتمع.

وفي سياق التقييم العام يبرز بوضوح أن اعتبار المسلمين **رعايا فرنسيين** دون منحهم صفة المواطنة الكاملة إلا في حال تخليهم عن أحوالهم الشخصية الإسلامية، وهو ما يعكس محاولة ربط التمتع بالحقوق القانونية بالتخلي عن الخصوصية الدينية بشكل مطلق.

كما جاء **مرسوم كريميو بتاريخ 24 أكتوبر 1870** ليعمق مظاهر التمييز القانوني في المجتمع الجزائري إذ منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر دون المسلمين **(آرجيرون، 2007، صفحة 134)**، وهو ما أفرز وضعا قانونيا غير متكافئ بين فئات المجتمع وانعكس بشكل واضح على مكانة المرأة، حيث أصبحت المرأة اليهودية تتمتع بحقوق مدنية أوسع مقارنة بالمرأة المسلمة التي بقيت خاضعة لنظام قانوني خاص يفتقر إلى مبدأ المساواة وقد أسهم هذا الواقع في تكريس نوع من الطبقية القانونية التي مست البنية الاجتماعية برمتها وأثرت بصورة مباشرة في توزيع الحقوق والواجبات.

وفي هذا السياق نص **مرسوم كريميو** على منح الأهالي اليهود صفة المواطنة الفرنسية، بما يترتب عن ذلك من إخضاع أوضاعهم الشخصية والقانونية لأحكام التشريع الفرنسي مع احتفاظهم بالحقوق التي كانوا يتمتعون بها سابقا كما ألغى المرسوم جميع النصوص التشريعية والتنظيمية المخالفة له وقد صدر بمدينة تور في **24 أكتوبر 1870** بإمضاء أدولف **كريميو** ورفاقه **(عفرون، 2008، صفحة 366)**.

وقد شكل هذا القرار منعطفا حاسما في تاريخ الجزائر الاستعماري لما أحدثه من تحولات قانونية وسياسية عميقة، إذ أثار ردود فعل متباينة بين مختلف فئات المجتمع وتولدت عنه مواقف متعارضة تعكس اختلاف المصالح والانتماءات **(الشيخ، 2017، صفحة 523)**.

فبالنسبة لليهود لم يكن الموقف موحدا بل انقسموا إلى تيارين رئيسيين حيث رحب فريق منهم بالمرسوم خاصة أولئك المرتبطين بفرنسا أو المنفتحين على النظام الاستعماري

ومن بينهم النخب والأعيان الذين رأوا فيه فرصة لتعزيز مكانتهم الاجتماعية والسياسية، في المقابل التزمت فئة واسعة نوعا من الحذر والترقب في انتظار ما ستؤول إليه الأوضاع الجديدة سعيا للحفاظ على مصالحها وتحسين أوضاعها.

كما أن شريحة معتبرة لم تبد حماسا واضحا تجاه المرسوم دون أن تعارضه صراحة حيث فضلت التزام الحياد، خاصة وأن أغلبها كان منشغلا بظروف الحياة اليومية ومتطلبات العيش في حين عبر تيار آخر عن تخوفه من هذا التحول لا سيما يهود قسنطينة المعروفون بمحافظتهم إذ أبدوا تحفظات جدية مرتبطة بالهوية الدينية وطرحوا تساؤلات حول مدى توافق هذا المرسوم مع الشريعة اليهودية.

أما في الأوساط الفرنسية فقد أثيرت مخاوف من الآثار السياسية للمرسوم حيث اعتبر البعض أن تجنيس اليهود قد يفضي إلى تعزيز نفوذهم داخل المؤسسات المنتخبة والإدارية بما يمكنهم من التأثير في مراكز القرار **(شنوف، 2008 ، صفحة 108)**، وهو ما جعلهم في وضع قانوني مماثل للفرنسيين من حيث الحقوق والواجبات **(سعد ا.، 1998، صفحة 398)** رغم أن تطبيق هذا القانون عرف تراجعا مؤقتا خلال فترة الحرب العالمية الثانية **(القاسم، 1998، صفحة 240)**.

وبالنسبة للجزائريين المسلمين فقد قوبل المرسوم برفض واسع لأسباب دينية وسياسية واجتماعية، إذ اعتبر تفضيل اليهود قانونيا مسا بمكانة المسلمين خاصة وأن فرنسا كانت تنظر إلى العدالة الإسلامية باعتبارها نظاما مختلفا في حين رأت أن اليهود بوصفهم من أهل الكتاب يمكن إدماجهم ضمن المنظومة الفرنسية **(القاسم، 1998، صفحة 241)**، كما ساد تخوف من احتمال استغلال اليهود لمكانتهم الجديدة في مجالات القضاء والإدارة على حساب المسلمين.

وقد عم الاستياء مختلف مناطق الجزائر وتجلى ذلك في الشعارات التي عبر من خلالها الأهالي عن رفضهم للمرسوم معتبرين إياه دليلا على انحراف السياسة الفرنسية، كما رأى فيه البعض مظهرا من مظاهر الاعتداء على حرية الأديان وخطوة قد تمهد لفرض التجنيس الجماعي على المسلمين **(قلعي، 2017-2018 ، صفحة 47)**.

وتطورت الأوضاع إلى مواجهات مباشرة بين المسلمين واليهود من أبرزها أحداث 25 فبراير 1871 التي اندلعت خلال عيد الأضحى والتي تحولت إلى صدامات عنيفة لم تحتو إلا بتدخل السلطات الاستعمارية وأسفرت عن سقوط ضحايا واعتقال عدد كبير من المسلمين في ظل انحياز واضح لليهود **(الشيخ، 2017، صفحة 575)**، كما تكررت هذه الاضطرابات في عدة مناطق مثل مليانة ومستغانم ووهران وباتنة.

وفي سياق ردود الفعل أعلن الباشا الحاج محمد المقراني رفضه لهذا القرار معتبرا إياه وسيلة لإذلال الجزائريين وخدمة لمصالح المعمرين وهو ما ساهم ضمنيا في تأجيج انتفاضته سنة 1871 **(قنان، صفحة 167)**، حيث عبر عن موقفه الرافض للخضوع لسلطة ترتبط باليهود مؤكدا تمسكه بموقفه حتى النهاية **(قليل، 1991 ، صفحة 131)** بل وذهب إلى حد التنديد الشديد بهذا الوضع.

ومع ذلك فإن مرسوم كريميو لم يكن السبب المباشر لثورة المقراني بل شكل أحد العوامل الثانوية التي ساهمت في تأجيجها إلى جانب التحولات السياسية والإدارية التي عرفتها الجزائر آنذاك **(يحي، المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية، 2001، صفحة 194)**.

أما المعمرون الفرنسيون فقد استقبلوا المرسوم بشيء من التحفظ بل واعتبروه خيبة أمل إذ لم يكونوا مستعدين لتقبل إدماج اليهود ضمن المواطنة الفرنسية، خاصة في ظل

طموحهم للهيمنة الكاملة على الحياة السياسية، كما عبروا عن تخوفهم من فقدان امتيازاتهم وهو ما دفعهم إلى معارضة القرار بشدة.

وقد أشار بعض المؤرخين مثل أبو القاسم سعد الله نقلا عن شارل أندري جوليان إلى وجود ضغوط قوية على الحكومة الفرنسية من أجل التراجع عن هذا المرسوم، كما اعتبره بعض الفرنسيين قرارا متسرعا لكونه منح الجنسية لفئة لم تستوعب بعد الثقافة الفرنسية بشكل كامل دون المرور بمرحلة انتقالية **(قاسم، 1983، صفحة 399)**.

وفي هذا الإطار رفعت تقارير إدارية إلى السلطات الفرنسية تشير إلى حجم الاستياء الذي خلفه القرار لدى المسلمين وما ترتب عنه من شعور بالغبن والإقصاء في حين ذهب بعض الكتاب إلى وصفه بالخطأ الجسيم الذي أضر بمصالح الدولة.

وقد تفاوتت مواقف المعمرين بين الاعتدال والتشدد حسب المناطق حيث كانت المعارضة أشد في وهران وقسنطينة نظرا لاعتبار اليهود قوة انتخابية منافسة وهو ما أدى إلى تصاعد الدعوات المطالبة بإلغاء المرسوم **(سعد ا.، 2004، صفحة 41)**.

ومن خلال المعطيات الإحصائية المتوفرة **(سعد ا.، 2004، صفحة 41)** يتضح أن عدد اليهود المرشحين لنيل الجنسية الفرنسية كان متفاوتا حسب المدن مما يعكس تباين التفاعل مع هذا القرار.

تأسيسا على ما تقدم يتأكد أن **مرسوم كريميو** لسنة **1870** لم يكن مجرد إجراء قانوني بل مثل تحولا بنيويا عميقا في المجتمع الجزائري، حيث أعاد تشكيل موازين القوة والحقوق وأسهم في ترسيخ الانقسام الاجتماعي رغم ما انطوى عليه من امتيازات لفئة معينة.

في سياق تكريس السياسة الاستعمارية القائمة على التمييز والإخضاع لم تكتف الإدارة الفرنسية بإصدار نصوص قانونية معزولة بل عملت على بناء منظومة تشريعية

متكاملة تستهدف التحكم في المجتمع الجزائري بمختلف فئاته، وفي هذا الإطار صدر قانون الأهالي سنة **1881** الذي أرسى نظاما قانونيا استثنائيا موجها أساسا للجزائريين المسلمين قائما على العقوبات الإدارية والتقييد الصارم للحريات، وعلى الرغم من أن هذا القانون لم يستهدف المرأة بشكل مباشر إلا أن انعكاساته كانت عميقة عليها باعتبارها جزءا من البنية الاجتماعية الخاضعة لهذه القيود الأمر الذي أدى إلى تضييق مجال حركتها وتعميق هشاشة وضعها القانوني داخل الأسرة والمجتمع.

غير أن جذور هذا التشريع لا يمكن فصلها عن المرحلة الأولى للاحتلال إذ سارعت السلطات الاستعمارية منذ دخولها إلى الجزائر إلى سن جملة من القوانين الزجرية التي هدفت إلى فرض السيطرة وترسيخ التمييز العنصري، ويعد من أبرز هذه القوانين ما عرف بقانون الأنديجينا الصادر سنة **1871** والذي تم تفعيله لاحقا سنة **1874 (عمورة، الموجز في التاريخ الجزائر، ط1، 2002، صفحة 129)** في ظل الجمهورية الفرنسية الثالثة وبإشراف الحاكم العام الجنرال شانزي حيث شكل أداة قانونية فعالة لتكريس هيمنة المستوطنين الأوروبيين على حساب السكان الأصليين.

وقد اتخذ هذا القانون طابعا استثنائيا صارخا إذ لم يكن امتدادا للقانون العام بل منظومة عقابية قائمة بذاتها تضمنت مجموعة من المخالفات والعقوبات التي لا تنسجم مع أبسط مبادئ العدالة والإنصاف **(يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، صفحة 48)**، حيث كانت تطبق حصريا على الجزائريين في حين لا تعد الأفعال ذاتها مخالفات إذا صدرت عن الأوروبيين **(كريم، 2011، صفحة 60)** وفي هذا السياق يعرف أبو القاسم سعد الله الأنديجينا بأنها جملة من النصوص والإجراءات الاستثنائية التي سنها المسؤولون الفرنسيون ضد الجزائريين الذين كانوا محل شك في ولائهم مؤكدا أن

واضعي هذه القوانين كانوا في حقيقة الأمر خصوما للشعب الجزائري ومغتصبين لأرضه **(القاسم، 1998، صفحة 100)** .

كما يذهب عمار بوحورش إلى اعتبار هذا القانون وسيلة لفرض الانضباط القسري داخل المجتمع المسلم بما يضمن إخضاعه الكامل للسلطة الاستعمارية وإجباره على إظهار الطاعة المطلقة للأوروبيين **(بوحوش، صفحة 120)**، في حين يرى عمار عمورة أنه يجسد نموذجا صريحا للتمييز العنصري حيث حول الجزائريين إلى فئة محرومة من أبسط الحقوق المدنية والسياسية **(عمورة، الجزائر بوابة التاريخ على ما قبل التاريخ 1962، 2009 ، صفحة 129)**، ومن زاوية قانونية يمكن اعتباره مجموعة من النصوص الاستثنائية التي أوجدت نظاما عقابيا موازيا يعتمد على عقوبات كالحبس والغرامة خارج نطاق القوانين المدنية والعسكرية المعمول بها **(يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، صفحة 38)**.

وقد حدد هذا القانون في بداياته سنة 1871 ما يقارب 41 مخالفة خاصة بالأهالي قبل أن يتم تقليصها إلى 21 مخالفة سنة 1891 ليستقر في صيغته النهائية سنة 1879 وظل ساري المفعول إلى غاية سنة 1944 **(فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 1814-1962،، 2003 ، صفحة 38)**، وتميز كذلك بتوزيع السلطات العقابية على عدة جهات من بينها الحاكم العام الذي منح صلاحيات واسعة لتوقيع العقوبات دون محاكمة بما في ذلك النفي الإداري وفرض الغرامات الجماعية ومصادرة الممتلكات **(المدني أ.، كتاب الجزائر، ط2، 1984، صفحة 325)**، إضافة إلى المحاكم الزجرية الابتدائية التي كانت بدورها تمارس صلاحيات واسعة في مصادرة أملاك المسلمين **(فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 1814-1962،، 2003 ، صفحة 131)**، إلى جانب سلطات إدارية وقضائية أخرى

خولت لها صلاحيات السجن والعقاب **(يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، صفحة 39)**.

وقد ترتب عن هذه الصلاحيات جملة من الممارسات التعسفية من بينها إقرار مبدأ المسؤولية الجماعية وتقييد حرية التنقل ومنح الإدارة حق سجن الأفراد ومصادرة ممتلكاتهم دون أحكام قضائية (زقب، 2014-2015، صفحة 183)، كما شملت قائمة المخالفات أفعالا بسيطة في ظاهرها لكنها كانت تستغل لتكريس الرقابة والقمع مثل التأخر في دفع الضرائب أو التنقل دون ترخيص أو عدم الامتثال للأوامر الإدارية وغيرها من الأفعال التي كانت تؤدي إلى عقوبات صارمة **(يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، الصفحات 50-51)**.

أما من حيث الإجراءات القضائية فقد أسندت محاكمة الجزائريين إلى سلطات إدارية وقضائية محلية كالمتصرفين المدنيين وقضاة البلديات مما أفقد المحاكمات طابعها العادل **(بوحمودة، 2012)**، وبذلك تحول قانون الأهالي إلى أداة قمعية بامتياز استخدمت لإخضاع الجزائريين وتقوية نفوذ المستوطنين من خلال القضاء على أي بوادر مقاومة محتملة.

وقد عبر أحد الضباط الجزائريين عن قسوة هذا القانون بقوله إنه كان ينهش الجزائريين ويقضي عليهم حيث يمكن أن تؤدي أبسط التصرفات كعدم إلقاء التحية على المستوطن إلى السجن بل قد تمتد العقوبة إلى أفراد الأسرة **(زقب، 2014-2015، صفحة 183)**، كما وصفه أبو القاسم سعد الله بأنه يمثل امتدادا لأساليب القمع التي عرفتها عصور الظلام مشبها إياه بمحاكم التفتيش من حيث طبيعته التعسفية **(القاسم، 1998، صفحة 90)**.

وعليه يمكن القول إن قانون الأهالي لم يكن مجرد إطار قانوني لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم بل كان آلية استعمارية ممنهجة لإعادة تشكيل المجتمع الجزائري على أسس من التبعية والإذلال، حيث سعى إلى انتزاع الحرية وطمس الهوية وتحويل الجزائريين

إلى قوة خاضعة تخدم مصالح المستعمر ولم يقتصر هذا التوجه على المجال القانوني فحسب بل امتد ليشمل المجال العقاري من خلال قوانين مثل قانون وارني لسنة **1873** الذي مهد الطريق أمام الاستيلاء على الأراضي الجزائرية وتكريس الهيمنة الاستيطانية، ولم تقتصر آثار التشريع الفرنسي على الجوانب السياسية والقانونية فقط، بل امتدت إلى المجال الاقتصادي من خلال القوانين العقارية التي صدرت بين **1870 و1914**، والتي هدفت إلى مصادرة الأراضي الجزائرية لصالح المستوطنين وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على الأسرة الجزائرية، حيث أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية مما دفع المرأة إلى مواجهة ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة أثرت على استقرارها ومكانتها داخل المجتمع.

كما انتهجت الإدارة الاستعمارية سياسة تعليمية قائمة على الإقصاء والانتقائية حيث لم تتح للمرأة الجزائرية فرص حقيقية للتعليم في مقابل توفير التعليم للنساء الأوروبيات وهو ما ساهم في تكريس الأمية في أوساط النساء الجزائريات وإبقائهن خارج دائرة الوعي القانوني والاجتماعي، إلى جانب ذلك تدخلت فرنسا في الشؤون الدينية من خلال السيطرة على الأوقاف والمؤسسات الدينية مما أثر على المرجعية التي كانت تؤطر وضع المرأة داخل المجتمع.

وقد أدت هذه السياسات مجتمعة إلى تكريس ما يعرف بالازدواجية القانونية حيث خضع المجتمع الجزائري لنظامين قانونيين مختلفين قانون فرنسي يطبق على الأوروبيين ونظام خاص بالأهالي يطبق على الجزائريين المسلمين، الأمر الذي خلق تفاوتا واضحا في الحقوق والواجبات وانعكس بشكل مباشر على المركز القانوني للمرأة الجزائرية التي وجدت نفسها خارج إطار المواطنة الحديثة ومحصورة ضمن نظام تقليدي خاضع لرقابة استعمارية.

نستنتج مما سبق أن المركز القانوني للمرأة الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية لم يكن نتاج تطور قانوني طبيعي بل كان نتيجة لسياسة تشريعية استعمارية قائمة على التمييز

والإقصاء، حيث استخدم القانون كوسيلة للهيمنة مما أدى إلى إضعاف مكانة المرأة قانونيا وتكريس تبعيتها داخل المجتمع رغم استمرارها في أداء دورها الاجتماعي والحفاظ على الهوية الثقافية (**التشريع الفرنسي في الجزائر وأثره على الحياة الاجتماعية والثقافية ، (1870/ 1920)، صفحة 45 / 60)**

المطلب الثاني: البنية الأسرية

لم تكن البنية الأسرية في المجتمع الجزائري مجرد إطار اجتماعي جامد بل مثلت كيانا حيا حافظ على تماسكه رغم التحولات العنيفة التي فرضها الوجود الكولونيالي، وفي قلب هذا الكيان تبوأت المرأة الجزائرية مكانة محورية إذ اضطلعت بدور أساسي في ضمان استمرارية الأسرة وصون توازنها الداخلي من خلال إشرافها على التربية والحياة اليومية داخل البيت **(سعد ا.، 1998، صفحة 112)**.

وقد قامت الأسرة الجزائرية على نظام تقليدي تتوزع فيه الأدوار وفق منظومة قيمية راسخة حيث يظهر الرجل في موقع السلطة الظاهرة، بينما تمارس المرأة تأثيرا عميقا داخل الفضاء الأسري من خلال التنشئة الاجتماعية وغرس القيم والعادات في نفوس الأبناء **(سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954 ج 3، 2007، صفحة 115)**، ولم تكن هذه السلطة غير المعلنة أقل أهمية بل كانت أساسا في تشكيل الوعي الجماعي والحفاظ على الاستمرارية الثقافية.

كما اتسمت البنية الأسرية بطابعها الممتد إذ كانت الأسرة تضم عدة أجيال في إطار واحد، الأمر الذي عزز روح التضامن والتكافل وساهم في توزيع الأدوار داخل الجماعة العائلية وفي هذا السياق كانت المرأة جزءًا من شبكة اجتماعية نسوية تقوم على التعاون وتقاسم المسؤوليات خاصة في مجالات التربية والتدبير المنزلي **(قسوم، 2009، صفحة 45)**.

غير أن المشروع الكولونيالي سعى إلى التأثير في هذه البنية من خلال سياسات اقتصادية واجتماعية استهدفت المجتمع في عمقه وتفكيك بنيته الأسرية؛ أبرزها سياسة مصادرة الأراضي وإضعاف البنية الاقتصادية التقليدية مما أدى إلى تغير بعض أنماط العيش وتفكك جزئي في الروابط الأسرية خاصة في المناطق الحضرية **(Ageron، 1968، صفحة 245)**.

ورغم هذه التحولات أظهرت المرأة الجزائرية قدرة على التكيف والمقاومة حيث حافظت على القيم والتقاليد داخل الأسرة وأسهمت في نقلها إلى الأجيال اللاحقة مما جعلها عنصرا حاسما في حماية الهوية الثقافية من محاولات الطمس والاندماج، كما دفعت الظروف الاقتصادية الصعبة بعض النساء إلى توسيع أدوارهن والمساهمة في إعالة الأسرة دون التخلي عن وظائفهن التقليدية داخل البيت **(سعد ا.، 2009، صفحة 118)**.

وعليه فإن البنية الأسرية للمرأة الجزائرية خلال الفترة الكولونيالية تكشف عن توازن دقيق بين الاستمرارية والتغير، حيث ظلت القيم الأساسية راسخة في حين فرضت الظروف الاستعمارية تحولات جزئية في أنماط العيش وفي هذا الإطار برزت المرأة بوصفها العنصر الأكثر قدرة على حفظ هذا التوازن من خلال دورها في صون الأسرة والحفاظ على هوية المجتمع **(الزبيري، 2004، صفحة 89)**

المطلب الثالث: الازدواجية القانونية

لم يكن النظام القانوني الذي فرضه الاستعمار الفرنسي في الجزائر نظاما محايدا أو موحدا، بل كان بنية مركبة تقوم على التمييز الممنهج بين فئات المجتمع وتخدم في جوهرها غاية الهيمنة وإعادة تشكيل الواقع الاجتماعي وفق الرؤية الكولونيالية، وفي هذا السياق برزت الازدواجية القانونية كإحدى الأدوات الأكثر فاعلية في إخضاع المجتمع الجزائري حيث وضع الجزائريون **(رجالا ونساء)** داخل منظومة قانونية مغايرة لتلك التي

تمتع بها الأوروبيون الأمر الذي أفرز واقعا قانونيا متناقضا ومشحونا بالاختلالات **(الزبيري، 2004، صفحة 96)**.

لقد تأسس هذا النظام المزدوج على الفصل بين ما سمي بـ **المواطنين الفرنسيين** و**الأهالي المسلمين**، وهو فصل لم يكن إداريا فحسب بل حمل أبعادا حضارية وثقافية عميقة فقد خضع المستوطن الأوروبي لقوانين مدنية حديثة تضمن له الحقوق والحريات، في حين وضع الجزائري ضمن إطار قانوني خاص تقيده نصوص استثنائية وتخضعه لرقابة السلطة الإدارية ومن هنا لم يعد القانون أداة لتنظيم المجتمع بل غدا وسيلة لإنتاج الفوارق وترسيخها.

ومن أبرز تجليات هذا النظام ما عرف بقانون الأهالي لسنة **1881** الذي منح الإدارة الاستعمارية صلاحيات واسعة لمعاقبة الجزائريين خارج الأطر القضائية المعتادة، وهو ما أدى إلى تقويض مبدأ العدالة وإخضاع الأهالي لمنطق التعسف الإداري وقد انعكس هذا الوضع على الحياة اليومية للأسرة الجزائرية، حيث أصبحت تعيش تحت وطأة تهديد دائم لا يستثني المرأة التي تأثّرت بشكل غير مباشر بهذه الإجراءات من خلال ما أحدثته من اضطراب في الاستقرار الأسري والاجتماعي.

كما مثل مرسوم كريميو لسنة **1870** نموذجا آخر للتمييز القانوني إذ منح الجنسية الفرنسية لفئة دون أخرى مما أحدث شرخا داخل النسيج الاجتماعي وأعاد ترتيب العلاقات داخل المجتمع على أسس قانونية غير متكافئة، ولم تكن هذه الإجراءات معزولة بل جاءت ضمن سياسة شاملة تسعى إلى إعادة تشكيل المجتمع الجزائري وفق تراتبية تخدم المشروع الاستعماري.

وفي مقابل ذلك أبقي الجزائريون المسلمون خاضعين لما عرف بـ **نظام الأحوال الشخصية** الذي استند ظاهريا إلى الشريعة الإسلامية غير أنه كان في الواقع محاطا برقابة

استعمارية دقيقة فقد تم حصر تطبيقه في مجالات محدودة كالزواج والطلاق والميراث بينما أقصي من بقية المجالات التي أصبحت خاضعة للقانون الفرنسي وهنا تتجلى الازدواجية في أوضح صورها: قانون تقليدي محدود التأثير يقابله قانون استعماري واسع النفوذ **(بوحوش، صفحة 123)**.

وقد تعمقت هذه الازدواجية مع صدور قوانين التجنيس التي اشترطت على الجزائري الراغب في الحصول على الجنسية الفرنسية التخلي عن أحكام الشريعة الإسلامية في حياته الشخصية، وهو شرط لم يكن قانونيا فحسب بل كان ذا دلالة رمزية عميقة إذ مثل محاولة لفصل الفرد عن منظومته الثقافية والدينية، ولهذا قوبلت هذه القوانين برفض واسع لما تنطوي عليه من مساس مباشر بالهوية.

ومن جهة أخرى ساهمت قوانين الملكية العقارية وعلى رأسها قانون وارنييه لسنة **1873** في تفكيك البنية الاقتصادية التقليدية من خلال تحويل الملكية الجماعية إلى ملكيات فردية قابلة للتصرف، وهو ما أدى إلى فقدان كثير من الأسر لأراضيها وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على وضع المرأة داخل الأسرة إذ زادت هشاشة الاستقرار الاقتصادي وتضاعفت الأعباء الاجتماعية الملقاة على عاتقها **(Ageron، 1968، صفحة 265)**.

وفي ظل هذا الواقع وجدت المرأة الجزائرية نفسها في موقع معقد تتقاطع فيه سلطتان: سلطة المجتمع التقليدي بما يحمله من أعراف وقيم وسلطة الاستعمار بما يفرضه من قوانين وإجراءات، غير أن هذا التعقيد لم يلغ قدرتها على التكيف بل دفعها إلى تطوير أشكال من التفاعل الحذر مع هذا النظام المزدوج فحافظت على ارتباطها بالمرجعية التقليدية في حياتها الخاصة مع التعامل بوعي مع مقتضيات الواقع المفروض **(Stora، 2004، صفحة 46)**.

وعليه فإن الازدواجية القانونية لم تكن مجرد ظاهرة قانونية عابرة بل كانت بنية عميقة أثرت في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية **(سعد ا.، 1998، صفحة 133)**، وأسهمت في إعادة تشكيل العلاقات داخل المجتمع الجزائري وفي قلب هذه التحولات ظلت المرأة عنصرا محوريا تتأثر بهذه السياسات من جهة وتسهم من جهة أخرى في حفظ التوازن داخل الأسرة وصون ما تبقى من تماسكها في وجه نظام قانوني لم يكن يوما في صالحها **(Bennoun، 1988، صفحة 72)**.

المبحث الثاني: دمج المرأة في المجال الاجتماعي والاقتصادي

يمثل موضوع دمج **المرأة في الجانب الديني والتعليمي والثقافي أحد المحاور الأساسية التي تعكس تطور موقعها** داخل البنية الاجتماعية الحديثة، إذ لم يعد حضورها مقتصرا على الأدوار التقليدية بل أصبح امتدادا لمشاركتها الفاعلة في مختلف مجالات الحياة العامة، ويأتي هذا المبحث ليبرز أبعاد هذا الاندماج من خلال دراسة الأطر التي تنظمه وتحدد مساراته سواء على مستوى الإدماج الاجتماعي بما يحمله من إعادة تشكيل للعلاقات داخل المجتمع أو من خلال المشاركة الاقتصادية التي تعكس حضور المرأة كفاعل إنتاجي، أو عبر التحولات الاجتماعية التي صاحبت هذا التغير وأثرت في بنية القيم والسلوكيات، ومن ثم فإن هذا التقسيم يهدف إلى تحليل هذه الجوانب بصورة متكاملة تبرز عمق التحول ودلالاته في الواقع المعاصر.

المطلب الأول: الإدماج الاجتماعي

لقد عرفت المرأة الجزائرية خلال القرن التاسع عشر أوضاعا اجتماعية بالغة القسوة والتدهور سواء من حيث واقعها المعيشي أو مكانتها داخل المجتمع، إذ تجلت معاناتها في انتشار مظاهر البؤس والفقر والتجهيل والتنصير إلى جانب استفحال الطرقية والشعوذة

وغيرها من الآفات الاجتماعية التي أثقلت كاهل المجتمع الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي **(يحي، المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية، 2000 ، صفحة 23)**.

وقد وجدت المرأة نفسها أسيرة ظروف قاسية ومزرية أُغلقت أمامها منافذ التعلم والرقي وفرضت عليها جملة من العادات والأعراف التي ابتعدت عن جوهر الدين الإسلامي وقيم الحضارة الإنسانية، حتى غدا البيت بالنسبة إليها فضاء مغلقا أشبه بالسجن لا تغادره منذ انتقالها إليه زوجة حتى خروجها منه محمولة إلى مثواها الأخير **(يمينة، مآثر المرأة الجزائرية خلال قرن من الاحتلال، صفحة 78)**.

وقد استأثرت قضية المرأة الجزائرية باهتمام واسع في الكتابات والنقاشات التي عرفها العهد الاستعماري، حيث تفاوتت المواقف بين من أبدى تعاطفا مع أوضاعها ومن اتخذ من واقعها ذريعة للطعن في المجتمع الجزائري وتعاليم الإسلام فقد صورها الخطاب الاستعماري على أنها امرأة غارقة في الخرافة والاستسلام ترضخ لقدرها دون مقاومة وتعاني من الأمية والتخلف، كما اختزلها في صورة خادمة للرجل وأداة للإنجاب وخدمة البيت محرومة من أبسط مقومات الحياة الكريمة **(يحي، المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية، 2000 ، صفحة 23)**، ولم يكن ذلك الطرح بريئا بل جاء في إطار السياسة الاستعمارية الهادفة إلى تفكيك البنية الاجتماعية الجزائرية حيث أولت الإدارة الفرنسية المرأة عناية خاصة باعتبارها المدخل الأخطر لاختراق المجتمع الجزائري والسيطرة عليه **(سعدالله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، 2009، صفحة 337)**.

وفي هذا السياق وصف **فيلهلم شيمبر** وضع المرأة الجزائرية بقوله : « **إن المرأة تعيش كالسجينة تقريبا وليس مرد ذلك إلى غيرة زوجها وإنما إلى العادات السائدة...» (فانون، سوسيولوجية الثورة ترجمة : ذوقن قرقوط الطبعة الأولى، 1980م، صفحة 38)** وهي صورة حاول الاستعمار توظيفها لترسيخ فكرة تخلف المجتمع الجزائري وتبرير

مشروعه **التمديني** وهكذا اتسمت الوضعية الاجتماعية للمرأة الجزائرية في ظل الاحتلال بالتراجع والتدهور نتيجة تراكم جملة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عمقت معاناتها.

أما على المستوى اليومي فقد انحصرت وظيفة المرأة الجزائرية في الأعمال المنزلية الشاقة من طحن وعجن وطبخ وترتيب للبيت فضلا عن نسج الحايك والبرنس وخياطة الملابس وصناعة أقمشة الخيام، الأمر الذي جعلها تؤدي دورا محوريا في توفير الغذاء والكساء ومتطلبات العيش للأسرة ومن هذا المنطلق لم يكن المجتمع التقليدي يرى ضرورة لتعليمها إذ اعتبر كثير من الرجال أن حصول المرأة على العلم يعتبر أمرا معيبا **(يمينة، مآثر المرأة الجزائرية خلال قرن من الاحتلال ، 2000 ، صفحة 78)** غير أن ذلك لا يعني أنها كانت عنصرا سلبيا داخل المجتمع بل أسهمت بفعالية في استمرارية الحياة رغم قسوتها، حيث مارست العديد من الأنشطة الحرفية والإنتاجية كصناعة الفخار والخزف والنسيج وصناعة المفروشات والقفف **(الزبيري، 2004، صفحة 25)**.

كما اشتهرت النساء الجزائريات خاصة في المدن بإتقان فنون التطريز والخياطة والنقش على الألبسة، وهي مهارات تناقلتها الأجيال داخل الأسرة الجزائرية فكانت البنت تتعلمها من والدتها في إطار المحافظة على التراث الاجتماعي والثقافي **(القاسم، 1998، صفحة 345)**، وقد دفعت قسوة الحياة وسياسة التفقير الاستعمارية كثيرا من النساء لا سيما في المدن إلى الخروج للعمل من أجل إعالة أسرهن ومساندة أرباب البيوت في توفير لقمة العيش **(الزبيري، 2004، صفحة 25)**.

ولم تكن فرنسا الاستعمارية تجهل المكانة المحورية التي تحتلها المرأة الجزائرية داخل المجتمع باعتبارها حاملة للهوية الثقافية والوطنية، لذلك سعت إلى استهدافها ضمن مشروعها الرامي إلى طمس الشخصية الجزائرية وإضعاف روح المقاومة **(محمد، الأوضاع**

الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945-1954 ، 2001 , 2002، صفحة 83).

ومن هذا المنطلق تبنت الإدارة الاستعمارية سياسة تقوم على اختراق المجتمع عبر المرأة انطلاقا من قناعة مفادها : **« إذا أردنا أن نضرب المجتمع الجزائري في صميم بنيته وقدرته على المقاومة فعلينا أولا كسب النساء...» (سلسلة المشاريع الوطنية للبحث دور المرأة في الثورة الجزائرية التحريرية، 2008، صفحة 12).**

ولهذا ركزت الإدارة الفرنسية اهتمامها على الحجاب باعتباره رمزا لهوية المرأة الجزائرية وتمسكها بقيمها الحضارية والدينية فسعت إلى محاربته بمختلف الوسائل النفسية والدعائية محاولة إقناع المرأة بأنها تعيش حالة من الاستعباد والحرمان **(سلسلة المشاريع الوطنية للبحث دور المرأة في الثورة الجزائرية التحريرية، 2008، صفحة 13)**، كما لجأت السلطات الاستعمارية خاصة خلال الأزمات الاقتصادية إلى استغلال حاجة النساء عبر تقديم امتيازات مادية وغذائية لمن تتخلى عن لباسها التقليدي **الحايك** كمنح السكر والزيت والقهوة وغيرها من المواد الأساسية **(فانون ح.، 2007، صفحة 52)**، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل حاولت فرض أنماط لباس دخيلة لا تمت بصلة إلى تعاليم الإسلام أو خصوصية المجتمع الجزائري الأمر الذي انعكس سلبا على الأسرة الجزائرية وعلى تماسكها الاجتماعي والثقافي **(قليل، ملحمة الجزائر الجديدة ، ج 1 ، 2013، صفحة 236).**

وفي خضم هذه الأوضاع برزت جهود الحركة الإصلاحية الجزائرية وعلى رأسها الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي دعا إلى ضرورة تعليم المرأة الجزائرية شريطة أن يقوم هذا التعليم على أسس دينية ووطنية وأخلاقية سليمة **(ياسين، صفحة 3)**، وقد سعى إلى انتشال المرأة من واقع الجهل والتهميش فأنشأ أقساما خاصة بتعليم البنات في قسنطينة ثم

عمم هذه المبادرة على مدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عبر مختلف أنحاء الوطن.

ورغم تعدد الصعوبات وقسوة الظروف فإن المرأة الجزائرية لم تستسلم لواقعها بل أظهرت قدرة كبيرة على الصمود والعمل والتضحية، خاصة في الأرياف حيث شاركت الرجل مختلف الأعمال الزراعية والحياتية وأسهمت في مقاومة الاحتلال ومساندة الكفاح الوطني بكل ما أوتيت من قوة وإرادة.

وقد شكلت المرأة الجزائرية رغم ما فرض عليها من قيود اجتماعية وثقافية عنصرا فاعلا في الحفاظ على تماسك الأسرة الجزائرية وصون مقومات الهوية الوطنية، إذ استطاعت أن تؤدي أدوارا متعددة تجاوزت حدود البيت التقليدي فكانت الأم المربية والزوجة الصابرة والعاملة المكافحة والحافظة للعادات والتقاليد الأصيلة ، كما أسهمت بصورة غير مباشرة في ترسيخ قيم الانتماء الوطني والتمسك بالدين واللغة والعادات في مواجهة محاولات المسخ الثقافي التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية **(يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، صفحة 23)**.

ومع تصاعد السياسات الفرنسية الرامية إلى إدماج المجتمع الجزائري داخل المنظومة الاستعمارية أصبحت المرأة محورا رئيسيا في المشروع الفرنسي، حيث أدركت سلطات الاحتلال أن السيطرة على المرأة تعني السيطرة على الأسرة الجزائرية بأكملها ومن ثم التأثير في البنية الاجتماعية والفكرية للمجتمع **(يمينة، مآثر المرأة الجزائرية خلال قرن من الاحتلال ، 2000 ، صفحة 20)**، ولهذا سخرت الإدارة الاستعمارية المدارس والبعثات التبشيرية والجمعيات النسوية الفرنسية بغرض نشر الثقافة الغربية بين النساء الجزائريات وإبعادهن عن مقومات الشخصية الوطنية والدينية **(يحي، المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية، 2000 ، صفحة 26)**.

غير أن هذه السياسات اصطدمت بوعي المجتمع الجزائري وتمسكه بقيمه الحضارية، إذ واجهت المرأة الجزائرية تلك المحاولات بروح من الصمود والرفض محافظة على لباسها التقليدي وعاداتها الاجتماعية ومتشبثة بهويتها الإسلامية والوطنية، كما كان للعلماء والمصلحين دور بارز في توعية النساء بخطورة المشروع الاستعماري والدعوة إلى تعليم المرأة تعليما وطنيا يحفظ شخصيتها ويؤهلها للمساهمة في نهضة المجتمع دون الانسلاخ عن ثوابته الحضارية.

وقد ساعدت هذه الجهود الإصلاحية على بروز وعي نسوي وطني تدريجي جعل المرأة الجزائرية أكثر إدراكا لدورها داخل المجتمع وأكثر استعدادا للمشاركة في مختلف مظاهر المقاومة ضد الاحتلال سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فإلى جانب مساهمتها في تربية الأجيال على حب الوطن ورفض الاستعمار شاركت في دعم الثوار وإخفاء المجاهدين ونقل الرسائل والمؤونة وهو ما جعلها تتحول مع مرور الزمن من مجرد ضحية لسياسات الاحتلال إلى عنصر أساسي في معركة التحرير الوطني.

المطلب الثاني: التحولات الاجتماعية والاقتصادية

إن دراسة التحولات الاجتماعية التي عرفتها المرأة الجزائرية تقتضي الوقوف عند مرحلتين تاريخيتين متمايزتين ومتكاملتين في الآن ذاته تتمثل الأولى في واقع المرأة الجزائرية قبل الثورة التحريرية ما بين **1830م و1954م**، حيث كانت تعيش أوضاعا اجتماعية وثقافية قاسية فرضتها السياسة الاستعمارية الفرنسية والعادات الاجتماعية المتوارثة التي شهدت انتقال المرأة من دائرة التهميش والانغلاق إلى فضاء الفعل الثوري والمشاركة العسكرية والسياسية **(اميرة، 2020 / 2021 ، صفحة 18)**.

فقد عرفت المرأة الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية أوضاعا متدهورة على المستويين الاجتماعي والثقافي، إذ عانت من الفقر والجهل والأمية والتهميش الاجتماعي كما فرضت

عليها قيود عديدة جعلت وجودها محصورا داخل الإطار الأسري والمنزلي وقد استغلت الإدارة الاستعمارية هذا الوضع من أجل تفكيك البنية الاجتماعية الجزائرية وضرب مقومات الشخصية الوطنية عبر استهداف المرأة باعتبارها أساس الأسرة وحافظة الهوية الثقافية والدينية، كما سعت فرنسا إلى طمس معالم الشخصية الجزائرية من خلال محاربة التعليم العربي الإسلامي ومحاولة سلخ المرأة عن قيمها الحضارية والدينية.

ورغم هذه الظروف الصعبة لم تكن المرأة الجزائرية عنصرا سلبيا أو هامشيا داخل المجتمع بل ساهمت في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وشاركت الرجل أعباء الحياة اليومية، كما انخرطت تدريجيا في النشاط الإصلاحي والسياسي منذ بدايات الحركة الوطنية الجزائرية، حيث بدأت ملامح الوعي النسوي تتشكل من خلال الدعوات إلى تعليم المرأة وترقيتها وإشراكها في الحياة العامة وهو ما عززته جهود الحركة الإصلاحية وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي أولت اهتماما خاصا بتعليم الفتيات والنهوض بالمرأة الجزائرية **(اميرة، 2020 / 2021 ، صفحة 25)**.

المبحث الثالث: دمج المرأة في الجانب الديني والتعليمي الثقافي

لم تقتصر السياسة الاستعمارية الفرنسية تجاه المرأة الجزائرية على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية فحسب بل امتدت لتشمل المجالين الديني والتعليمي الثقافي باعتبارهما من أهم الركائز التي تحفظ هوية المجتمع الجزائري وتضمن استمراريته الحضارية، فقد أدركت الإدارة الاستعمارية أن السيطرة على المرأة تعني السيطرة على الأسرة الجزائرية بأكملها ومن ثم عملت على توجيه التعليم وتطويع الخطاب الديني وإحداث تحولات ثقافية تتماشى مع المشروع الاستعماري الهادف إلى طمس الشخصية الوطنية وإضعاف مقومات الانتماء الحضاري والديني، وفي مقابل ذلك برزت جهود الحركة الإصلاحية والنخبة الوطنية في إعادة الاعتبار للمرأة الجزائرية عبر تعليمها وتأطيرها دينيا

وثقافيا وإدماجها في مشروع النهضة الوطنية وهو ما أسهم في بروز وعي نسوي جديد مهد لانخراطها الفعلي في مسار الكفاح الوطني والتحرري.

المطلب الأول: السياسة التعليمية

بالنسبة للأوضاع الثقافية والتعليمية للمرأة الجزائرية فقد عرفت تراجعا عميقا وممنهجا في أعقاب الغزو الاستعماري الفرنسي، بعد أن كانت قبل سنة **1830م** تعيش حالة من الازدهار الثقافي والعلمي تشهد عليها جملة من الوثائق التاريخية التي تثبت أن الجزائر كانت فضاء معرفيا حيويا **(الابراهيمي، صفحة 13)**، حيث انتشرت الكتاتيب والمدارس في مختلف القبائل والأحياء الحضرية وكان لكل تجمع بشري معلم يقوم بوظيفة التعليم والتأطير وقدر دوماس عدد هذه المؤسسات بما يقارب **2000** إلى **3000** مدرسة على مستوى المقاطعة كما قدر عدد المتعلمين في المدارس القرآنية والدروس المتوسطة بما يتراوح بين **600 و800 (توران، 2005، صفحة 135)**.

وقد أكد الرحالة **فيلهلم شيمبر** هذا المعطى حين وصف الحالة الثقافية في الجزائر قبل الاحتلال وبعده مبينا أنه بحث عن فرد عربي يجهل القراءة والكتابة فلم يعثر عليه في حين وجد نسبة الأمية مرتفعة في بعض مناطق جنوب أوروبا **(العيد، 1975م، صفحة 13)**، وفي سياق متصل أشار الجنرال دو هو تبول في تقرير مرفوع إلى **نابليون الثالث** سنة **1850** إلى أن الدراسات الإسلامية كانت تعرف ازدهارا نسبيا عشية الاحتلال **(سعدالله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، 2009، صفحة 61)**، حيث كانت المساجد والزوايا تمثل مؤسسات مركزية للتعليم والتنشئة إلى جانب المدارس بمختلف مستوياتها سواء كانت رسمية أو حرة.

غير أن هذه البنية الثقافية لم تكن منسجمة مع المشروع الاستعماري الفرنسي الذي اعتبر وجود منظومة ثقافية ودينية متميزة عائقا أمام سياسة الإدماج ومن ثم عملت الإدارة

الاستعمارية على تقويض مقومات الهوية الجزائرية عبر استهداف اللغة العربية **(مقلاتي، 2014 ، صفحة 133)**، وإضعاف المؤسسات التعليمية التقليدية من مساجد وزوايا ومدارس وملاحقة العلماء وإقصائهم مع فرض التعليم بالفرنسية في إطار سياسة ثقافية تهدف إلى إعادة تشكيل الوعي الجماعي.

وقد ترتب عن هذه السياسة الممنهجة انتشار الأمية في أوساط المجتمع الجزائري بعد أن كان التعليم متاحا على نطاق واسع قبل الاحتلال كما تعرضت اللغة العربية لضربات متتالية حيث جرى التضييق على تعليمها بدعوى ارتباطها بروح المقاومة والتحريض على الثورة **(بركات، 2008، صفحة 84)**.

وفي ظل هذا التحول الثقافي العميق تفشت مظاهر الجهل والأمية في صفوف المجتمع رجالا ونساء وكان نصيب المرأة من هذا التدهور أشد وطأة إذ أقصيت من المجال التعليمي وحيل بينها وبين الالتحاق بالكتاتيب والزوايا **(يمينة، مآثر المرأة الجزائرية خلال قرن من الاحتلال، صفحة 221)**، حيث استهدفت الإدارة الاستعمارية المرأة باعتبارها ركنا أساسيا في نقل القيم الثقافية **(قليل، ملحمة الجزائر الجديدة ، ج 1 ، 2013، الصفحات 235-236)**، وسعت إلى إخضاعها لمنظومة فكرية بديلة من خلال استهداف البنية الثقافية للمجتمع والعمل على تفكيك مقوماته الحضارية.

وفي هذا الإطار سعت فرنسا إلى تشويه المرجعية الدينية ومحاربة اللغة العربية باعتبارهما دعامتين أساسيتين للهوية الوطنية مع تشجيع مظاهر الانحراف الفكري من خرافة وشعوذة واستغلال التعليم كأداة إيديولوجية لإحكام السيطرة وترسيخ النفوذ الاستعماري **(غربي، 2020 ، صفحة 9)**.

ولا غرابة بعد ذلك أن يصف بعض المؤرخين الحياة الأدبية في الجزائر خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر بأنها كانت في حالة ركود لولا استمرار الارتباط العاطفي

والروحي بالعروبة والإسلام الذي ظل القرآن الكريم رمزه الأسمى **(سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954 ج 3، 2007، صفحة 29)**، كما أشار عدد من الدارسين إلى ندرة تعليم الفتاة في هذه المرحلة حيث أصبحت المرأة أسيرة واقع متخلف فرضه الاستعمار وزادته التقاليد جمودا (شريبط، 2012، صفحة 407).

وعموما فقد عاشت المرأة الجزائرية حالة من التهميش والحرمان الثقافي نتيجة انغلاقها وابتعادها عن كل أشكال التعليم الحديث خوفا من الذوبان في الثقافة الاستعمارية **(سامية، 2005، صفحة 107)**، وهو ما دفع بعض رواد الإصلاح إلى التحذير من خطورة هذا الوضع ومنهم البشير الإبراهيمي الذي اعتبر جهل المرأة تهديدا لبنية المجتمع واستمراريته **(بلاح، 2013م، صفحة 56)**.

ومع مطلع عشرينيات القرن العشرين بدأت ملامح تحول نوعي في الحياة الثقافية الجزائرية من خلال بروز حركة إصلاحية قادها رجال الفكر والتعليم والصحافة، حيث ارتفعت الدعوات إلى ضرورة إعادة بناء المجتمع الجزائري ولم تغب قضية المرأة عن هذا المشروع الإصلاحي إذ نادى رواده بضرورة تعليمها وتوعيتها لتكون عنصرا فاعلا في بناء الأجيال والمساهمة في النهضة الوطنية **(مريوش، 2007، صفحة 76)**.

وقد تنامى الوعي بأهمية تعليم المرأة باعتباره مدخلا أساسيا للارتقاء بالمجتمع ثقافيا وحضاريا **(سامية، 2005، صفحة 107)** وانعكس ذلك في الإنتاج الأدبي والفكري حيث أولى عدد من الأدباء والشعراء اهتماما خاصا بقضية المرأة ومنهم الشاعر رمضان حمود الذي دعا إلى تعليمها تعليما يتناسب مع خصوصياتها الاجتماعية والثقافية.

ومع تطور الحركة الوطنية وبروز جمعيات إصلاحية على غرار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فتحت المدارس الحرة أبوابها أمام الفتيات، وشهدت الفترة الممتدة بين **1930 و1939** ارتفاعا ملحوظا في عدد المتعلمات الذي بلغ سنة **1939** ما يقارب

21679 فتاة كما تعزز حضور قضية المرأة في الخطاب الصحفي والفكري وأصبحت محورا للنقاش في الأوساط الثقافية والسياسية.

وسعت الحركات الإصلاحية إلى إعادة الاعتبار للمرأة وفق المرجعية الإسلامية الصحيحة من خلال محاربة الجهل والخرافة والعمل على تحريرها فكريا، وقد أكد ابن باديس على ضرورة تعليم المرأة تعليما قائما على أسس دينية وأخلاقية سليمة باعتبارها زوجة ومربية للأجيال وحافظة للقيم الروحية.

وبفضل الجهود الإصلاحية والتعليم الحر تشكلت نواة نخبة نسوية مثقفة أسهمت لاحقا في دعم الحركة الوطنية وكانت من الروافد الأساسية التي غذت مسار الكفاح التحرري **(بركات، 2008، صفحة 84)**.

وهكذا فإن المرأة الجزائرية قد مرت عبر مسار تاريخي متدرج انتقلت فيه من حالة التهميش إلى الوعي بذاتها ودورها الحضاري حيث تراكمت لديها طاقات كامنة من الشعور الوطني والاستعداد للنضال لتبرز بقوة خلال الثورة التحريرية في مختلف الميادين **(بركات، 2008، صفحة 23)**.

المطلب الثاني: التأطير الديني والثقافي

شهد التأطير الديني للمرأة الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية تحولات عميقة ارتبطت بطبيعة المشروع الاستعماري الذي استهدف البنية القيمية للمجتمع الجزائري، وسعى إلى إضعاف مرجعياته الروحية إذ شكل الدين الإسلامي عبر مختلف المراحل التاريخية الإطار المرجعي الذي يحدد موقع المرأة داخل النسق الاجتماعي ويوجه سلوكها في ضوء منظومة أخلاقية راسخة **(سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954 ج 3، 2007، صفحة 153)**.

وقد اضطلعت المؤسسات الدينية التقليدية وعلى رأسها المساجد والزوايا بدور مركزي في تأطير المرأة دينيا وتربويا، حيث شكلت فضاءات للتعليم القرآني ونشر مبادئ الشريعة وغرس القيم الأخلاقية في النفوس كما أسهمت في تكوين وعي ديني جماعي حافظ على تماسك المجتمع في مواجهة التحولات الخارجية.

غير أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية أدركت مبكرا خطورة هذا الدور فعملت على تقويضه من خلال إخضاع المؤسسات الدينية لرقابة صارمة ومصادرة أوقافها وتقليص وظائفها التعليمية والتربوية وهو ما أدى إلى إضعاف إشعاعها داخل المجتمع.

وفي سياق مواز سعت السياسة الاستعمارية إلى إعادة تشكيل المنظومة الفكرية للجزائريين عبر نشر أنماط ثقافية بديلة وإضعاف الارتباط بالدين الإسلامي وذلك بهدف تسهيل عملية الإدماج الثقافي وخلق قطيعة مع المرجعية الأصلية.

ورغم هذه الضغوط فإن المرأة الجزائرية ظلت محافظة على ارتباطها بالدين باعتباره ملاذا روحيا ومجالا للمقاومة الرمزية، حيث واصلت أداء دورها في نقل القيم الدينية داخل الأسرة من خلال التنشئة اليومية وغرس مبادئ العقيدة والأخلاق في الأجيال الصاعدة.

ومع بروز الحركة الإصلاحية في مطلع القرن العشرين تعزز الاهتمام بالتأطير الديني للمرأة إذ دعا رواد الإصلاح إلى العودة إلى أصول الدين وتنقية الممارسات من البدع والخرافات مع التأكيد على ضرورة تعليم المرأة تعليما دينيا صحيحا يمكنها من أداء وظيفتها الاجتماعية والتربوية.

وفي هذا الإطار لعبت الجمعيات الإصلاحية وعلى رأسها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين دورا بارزا في إحياء التعليم الديني من خلال إنشاء المدارس الحرة وتنظيم الدروس والمحاضرات التي شملت النساء وأسهمت في رفع مستوى الوعي الديني داخل المجتمع.

وقد أكد الخطاب الإصلاحي على أن إصلاح المجتمع يمر حتما عبر إصلاح وضعية المرأة باعتبارها الركيزة الأساسية في بناء الأسرة ومن ثم فإن تأطيرها دينيا يمثل شرطا ضروريا لضمان استمرارية القيم الأخلاقية والحفاظ على الهوية الثقافية.

وعليه فإن التأطير الديني للمرأة الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية يعكس طبيعة الصراع بين مشروع استعماري سعى إلى تفكيك البنية الحضارية ومشروع إصلاحي وطني عمل على إعادة بنائها حيث استطاعت المرأة رغم الإكراهات أن تسهم في صون المرجعية الدينية والحفاظ على استمرارية الوعي الثقافي.

كما نذكر بعض النقاط الاساسية للتحولات الثقافية من بينها:

- مظاهر التحولات الثقافية تمثلت في تغير أنماط العيش والعادات الاجتماعية وتأثر بعض الفئات بالثقافة الوافدة خاصة في المدن نتيجة الاحتكاك بالمؤسسات الاستعمارية.
- عوامل التحولات الثقافية ارتبطت بالسياسة الاستعمارية التي استهدفت إعادة تشكيل البنية الفكرية إلى جانب دور المدرسة الفرنسية في نشر القيم الغربية **(سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954 ج 3، 2007، صفحة 153)**.
- مظاهر الازدواجية الثقافية تمثلت في انقسام المجتمع بين فئة متأثرة بالثقافة الفرنسية وأخرى متمسكة بالثقافة العربية الإسلامية.
- دور الحركة الإصلاحية تجسد في إحياء الثقافة العربية الإسلامية ونشر التعليم ومحاربة المظاهر الدخيلة.
- دور المرأة في الحفاظ على الهوية الثقافية برز من خلال نقل القيم والعادات والتقاليد داخل الأسرة رغم التهميش.
- نتائج التحولات الثقافية أفرزت وعيا بالإصلاح لدى بعض الفئات وعمقت في المقابل مظاهر الانقسام الثقافي.

تفضي قراءة هذا الفصل الى استنتاج مفاده ان المشروع الكولونيالي الفرنسي لم يكن موجها نحو ترقية وضع المرأة الجزائرية بقدر ما كان يسعى الى توظيفها ضمن منظومة السيطرة الشاملة على المجتمع، فقد كشفت القوانين الاستعمارية عن ازدواجية واضحة اذ حافظت شكليا على بعض الخصوصيات لكنها استبطنت نزوعا نحو اعادة تشكيل البنية الاجتماعية وفق التصور الفرنسي.

كما ان ادماج المرأة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي ظل ادماجا انتقائيا محدود الاثر تحكمه حاجات الاستعمار أكثر مما تحكمه اعتبارات العدالة او المساواة الامر الذي حال دون تحقيق تحول فعلي في وضعها.

وفي المجال الديني والتعليمي والثقافي اصطدمت محاولات الاختراق الاستعماري بصلابة البنية القيمية للمجتمع الجزائري، حيث لعبت المرأة دورا مركزيا في صيانة الهوية والحفاظ على الاستمرارية الحضارية وهو ما جعلها فاعلا خفيا لكنه حاسم في مقاومة المشروع الكولونيالي.

كما أسهمت الجمعيات الإصلاحية والدينية والثقافية في إحباط كثير من مرتكزات المشروع الكولونيالي الذي استهدف المرأة والأسرة الجزائرية، إذ عملت على ترسيخ الوعي الوطني وإحياء المرجعية الإسلامية العربية والدفاع عن القيم الاجتماعية الأصيلة في مواجهة سياسات التغريب والذوبان الثقافي، فغدت بذلك سدا منيعا حال دون تفكك البنية المجتمعية وأسهمت في الحفاظ على الشخصية الجزائرية واستمرارية مقوماتها الحضارية.

وبذلك يمكن القول أن المرأة الجزائرية لم تكن موضوعا سلبيا للسياسات الاستعمارية بل كانت عنصرا فاعلا في الحفاظ على التماسك الاجتماعي واسهاما في إفشال رهانات الإدماج القسري الأمر الذي مهد لظهور أشكال اكثر وعيا من المقاومة الوطنية في المراحل اللاحقة.

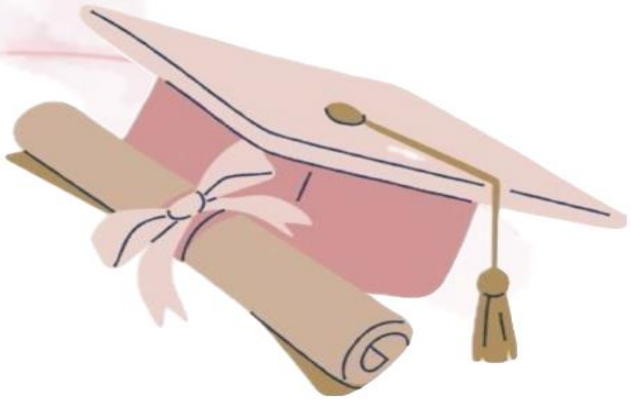

الفصل الثالث: ردود الفعل الفرنسية تجاه النشاط الجمعوي السياسي

المبحث الأول: النشاط الجمعوي للمرأة الجزائرية

المبحث الثاني: المشاركة السياسية والتمثيل النيابي

المبحث الثالث: ردود الفعل الفرنسية اتجاه النشاط النسوي

يشكل هذا الفصل مرحلة أساسية في دراسة تطور النشاط النسوي الجزائري خلال فترة الاستعمار الفرنسي إذ يسلط الضوء على التحولات التي عرفها حضور المرأة الجزائرية داخل المجتمع ومساهمتها المتزايدة في مختلف أشكال العمل الوطني، فقد انتقلت المرأة تدريجيا من إطار اجتماعي تقليدي محدود التأثير إلى عنصر فاعل في الحياة العامة سواء من خلال النشاط الجمعوي أو المشاركة السياسية أو المساهمة في دعم الحركة الوطنية، كما يسعى هذا الفصل إلى تحليل طبيعة هذا الحضور النسوي في ظل الظروف السياسية والاجتماعية التي فرضها الاستعمار الفرنسي وما نتج عنها من تفاعل بين سياسات الهيمنة الاستعمارية ومحاولات المجتمع الجزائري في تنظيم المقاومة وتعزيز الوعي الوطني.

وعليه يسلط المبحث الأول الضوء على النشاط الجمعوي للمرأة الجزائرية باعتباره أحد أهم الأطر التي سمحت ببلورة وعي جماعي وتنظيم مبادرات ذات طابع اجتماعي وخيري وثقافي شكلت في كثير من الأحيان غطاء لنشاط وطني غير مباشر، أما المبحث الثاني فيتناول المشاركة السياسية والتمثيل النيابي من خلال تتبع محدودية هذا الحضور في ظل المنظومة الاستعمارية وكيف تحول رغم ذلك إلى أداة رمزية للمطالبة بالاعتراف والحقوق.

ومن خلال هذا الفصل يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

كيف ساهم النشاط الجمعوي للمرأة الجزائرية في تنمية الوعي الوطني والاجتماعي خلال فترة الاستعمار؟

ما طبيعة المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ومدى حضورها في التمثيل النيابي والعمل السياسي؟

كيف تعاملت السلطات الفرنسية مع تصاعد النشاط النسوي الجزائري بمختلف أشكاله السياسية والجمعوية؟

المبحث الأول: النشاط الجمعوي للمرأة الجزائرية

يعتبر النشاط الجمعوي للمرأة الجزائرية أحد أبرز مظاهر التحول الاجتماعي والسياسي الذي عرفته الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي، إذ لم يكن مجرد تعبير عن حضور نسوي محدود بل شكل فضاء لنشوء وعي جماعي متدرّج لدى المرأة الجزائرية بأهمية دورها في خدمة المجتمع والدفاع عن هويته، وقد جاء هذا النشاط في سياق تاريخي اتسم بتصاعد الضغوط الاستعمارية وتزايد الحاجة إلى أشكال جديدة من التنظيم الاجتماعي غير الرسمي ما أتاح بروز مبادرات نسوية ذات طابع خيري وتعليمي وثقافي في بداياتها الأولى.

في هذا الإطار يندرج المطلب الأول المتعلق بنشأة العمل الجمعوي النسوي في الجزائر بوصفه مرحلة تأسيسية لفهم تطور حضور المرأة في المجال العام، حيث ستبرز هذه النشأة الظروف التاريخية والاجتماعية التي ساهمت في تشكل أولى اللبنات التنظيمية للنشاط النسوي وكيف انتقلت المرأة تدريجيا من المجال الخاص إلى فضاء المشاركة المجتمعية المنظمة.

المطلب الأول: نشأة العمل الجمعوي النسوي في الجزائر

لقد ارتبطت نشأة العمل الجمعوي النسوي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من مطلع القرن العشرين إلى غاية سنة **1930** بسياق تاريخي بالغ التعقيد تداخلت فيه التحولات الاستعمارية العنيفة مع إعادة تشكيل البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري، فمنذ ترسيخ الوجود الاستعماري الفرنسي بعد سنة **1830** اعتمدت الإدارة الاستعمارية سياسات ممنهجة تقوم على الاستيطان الأوروبي وتفكيك البنى القروية والاجتماعية التقليدية إلى جانب فرض منظومة قانونية استثنائية تجسدت في قانون الأهالي الصادر سنة **1881** الذي كرس التمييز القانوني والإداري ضد الجزائريين رجالا ونساء على حد سواء **(Ageron، 1968، الصفحات 85– 92)**.

وفي هذا السياق غير المتكافئ لم يكن بالإمكان الحديث عن تنظيم نسوي مؤسساتي حديث بالمعنى الغربي للكلمة خلال السنوات الأولى من القرن العشرين، بل إن البدايات اتخذت شكلا اجتماعيا تلقائيا قائما على ما يمكن تسميته بـ التضامن المجتمعي التقليدي حيث لعبت النساء أدوارا مركزية داخل الفضاءات المحلية خاصة في الأحياء الشعبية للمدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة، قسنطينة ووهران.

وقد ارتبط هذا النشاط ارتباطا وثيقا بالمؤسسات الدينية والاجتماعية التقليدية وعلى رأسها الزوايا والأوقاف الإسلامية التي شكلت فضاءات للحفاظ على التوازن الاجتماعي والثقافي في ظل سياسة استعمارية سعت إلى تفكيك المرجعيات الدينية والتعليمية للمجتمع الجزائري **(Stora، 2004، الصفحات 120–135)**، وفي هذا الإطار ساهمت النساء في أنشطة ذات طابع خيري وتكافلي تمثلت في رعاية الأيتام ومساعدة الأسر الفقيرة وتقديم الدعم غير الرسمي في المناسبات الدينية والاجتماعية.

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى **(1914–1918)** دخل المجتمع الجزائري مرحلة جديدة من التوتر الاجتماعي والاقتصادي نتيجة تجنيد عدد كبير من الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي، وهو ما أدى إلى اختلالات ديموغرافية واقتصادية عميقة وقد انعكس هذا الوضع بشكل مباشر على النساء اللواتي وجدن أنفسهن في مواجهة أعباء معيشية متزايدة الأمر الذي دفعهن إلى توسيع نطاق التكافل الاجتماعي غير المنظم وتحمل مسؤوليات أسرية ومجتمعية مضاعفة **(Frantz Fanon، الصفحات 44–58)**.

وفي مرحلة ما بعد الحرب أي خلال العقد الثالث من القرن العشرين بدأت بوادر تحول تدريجي في وعي المرأة الجزائرية وإن ظل هذا التحول في مراحله الأولى غير مؤطر تنظيميا، فقد ساهمت سنة **1920** في بروز ملامح وعي اجتماعي جديد تزامنا مع تصاعد الحركة الوطنية الحديثة خاصة مع تأسيس نجم شمال إفريقيا سنة **1926** الذي وإن كان تنظيما سياسيا

ذا طابع ذكوري في بنيته القيادية إلا أنه أسهم بشكل غير مباشر في خلق مناخ سياسي جديد انعكس تدريجيا على إدراك المرأة لدورها داخل المجتمع.

كما يمكن الإشارة إلى أن سنة **1930** التي شهدت الاحتفال المئوي لاحتلال الجزائر شكلت لحظة رمزية فارقة، إذ أثارت موجة من الرفض الصامت داخل الأوساط الشعبية الجزائرية ودفعت بعض النخب النسوية الناشئة خاصة في المدن الكبرى إلى الاهتمام أكثر بمجال التعليم ومحو الأمية في محاولة لمواجهة سياسة الفرنسة التي استهدفت الهوية اللغوية والثقافية للمجتمع الجزائري **(حربي م.، الصفحات 67–74)**.

المطلب الثاني: طبيعة الأنشطة النسوية وأهدافها (1930–1945)

شهدت الفترة الممتدة بين سنتي **1930 و1945** تحولات عميقة في بنية النشاط الجمعوي النسوي بالجزائر إذ انتقلت المرأة الجزائرية من دائرة الفعل الاجتماعي التقليدي المحدود إلى فضاءات أكثر اتساعا ووعيا تتداخل فيها الأبعاد الثقافية والتربوية والاجتماعية، بل وتلامس في عمقها البنية السياسية للحركة الوطنية الناشئة وقد جاء هذا التحول في سياق تاريخي اتسم بتصاعد التوتر بين المجتمع الاستعماري الفرنسي والمجتمع الجزائري وبروز إرهاصات وعي وطني جديد أخذ في التشكل تدريجيا داخل مختلف الفئات الاجتماعية ومنها النساء.

في ثلاثينيات القرن العشرين ومع بروز التحولات السياسية في فرنسا خاصة سنة **1936** مع صعود الجبهة الشعبية انفتح هامش سياسي نسبي وإن كان محدودا ومراقبا بدقة سمح بظهور بعض المبادرات الجمعوية والثقافية داخل الجزائر، وقد استغلت بعض النخب الجزائرية هذا الانفراج المؤقت لإعادة إحياء العمل الثقافي والتعليمي حيث بدأت المرأة الجزائرية في الانخراط تدريجيا ضمن مشاريع تهدف إلى إعادة بناء الذات الثقافية في مواجهة سياسات الإدماج القسري والفرنسة.

وقد تركزت أنشطة المرأة خلال هذه المرحلة حول محاور أساسية يمكن اعتبارها ركائز الفعل الجمعوي النسوي من أهمها محو الأمية باعتباره مدخلا أساسيا لتحرير الوعي وتعليم اللغة العربية بوصفها عنصرا مركزيا في الحفاظ على الهوية الثقافية والدينية، فضلا عن الأنشطة الخيرية المرتبطة بالأحياء الشعبية التي كانت تعاني من الهشاشة الاجتماعية نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة **1929** والتي أثرت بشكل مباشر على البنية المعيشية للمجتمع الجزائري **(Stora، 2004، الصفحات 210–225)**.

كما لم تكن هذه الأنشطة معزولة عن السياق الفكري العام بل تأثرت بشكل واضح بالحركة الإصلاحية التي قادتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ تأسيسها سنة **1931** بقيادة الشيخ عبد الحميد بن باديس، فقد لعب هذا التيار الإصلاحي دورا محوريا في إعادة الاعتبار للتعليم العربي الإسلامي وتشجيع تعليم الفتاة الجزائرية ومحاربة الأمية والجهل، وهو ما أسهم في خلق بيئة اجتماعية جديدة مكنت المرأة من الولوج التدريجي إلى المجال الثقافي العام وإن كان ذلك ضمن حدود اجتماعية محافظة.

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية **(1939–1945)** دخلت الجزائر مرحلة جديدة من التحولات السياسية والاجتماعية خاصة بعد سنة **1942** إثر إنزال قوات الحلفاء في شمال إفريقيا، فيما عرف بـ عملية الشعلة وهو الحدث الذي أعاد رسم موازين القوى داخل الجزائر الاستعمارية وأحدث ارتباكا في البنية الإدارية الفرنسية **(Ageron، 1968، صفحة 330)** وقد انعكس هذا التحول على النشاط النسوي حيث استفادت بعض النساء من الظروف الجديدة للانخراط في أنشطة إغاثية وتنظيمية تمثلت في مساعدة المتضررين من الحرب وتقديم الدعم اللوجستي للأسر الفقيرة والمشاركة في شبكات تضامن اجتماعي نشأت بفعل ظروف الحرب.

غير أن هذه المشاركة رغم أهميتها ظلت محكومة بسقف سياسي صارم فرضته السلطات الاستعمارية التي كانت حريصة على منع أي تحول للنشاط الجمعوي نحو التنظيم السياسي المباشر، فقد ظلت الإدارة الفرنسية تعتبر أي شكل من أشكال التعبئة الاجتماعية خارج الإطار الرسمي تهديدا محتملا للاستقرار الاستعماري مما أدى إلى استمرار الطابع غير المؤسسي والمحدود للعمل النسوي رغم تصاعد وعيه الداخلي.

وبذلك فإن طبيعة الأنشطة النسوية خلال هذه المرحلة تكشف عن مفارقة تاريخية عميقة فبينما كانت الإدارة الاستعمارية تسعى إلى ضبط المجتمع وإبقائه في حالة خضوع كانت المرأة الجزائرية تعيد عبر الفعل الجمعوي إنتاج أشكال من الوعي الثقافي والوطني الذي سيتحول لاحقا إلى أحد الروافد الأساسية للحركة التحررية.

المطلب الثالث: الوعي الوطني والمقاومة غير المباشرة

تندرج هذه المرحلة ضمن سياق تاريخي بالغ الدقة حيث شهدت الجزائر تحولا عميقا في بنية الوعي الوطني عقب الأحداث الدامية التي عرفتها سنة **1945** والتي اسهمت في زعزعة الثقة في الخطاب الاستعماري وكشفت حدود مشروعه ومراميه الحقيقية، وقد ترتب عن ذلك انتقال تدريجي في إدراك الجزائريين من منطق المطالبة بالحقوق إلى منطق التحرر الشامل وهو تحول لم يكن ليتم دون مساهمة مختلف فئات المجتمع وفي مقدمتها المرأة الجزائرية **(سعد ا.، 1998، صفحة 215)**.

وفي هذا الاطار برز دور المرأة بوصفه دورا مركبا يجمع بين البعد الرمزي والوظيفي حيث اضطلعت بمهمة الحفاظ على مقومات الهوية الوطنية داخل الفضاء الأسري من خلال ترسيخ القيم الدينية واللغوية ونقل الذاكرة الجماعية، وهو ما شكل جدارا ثقافيا منيعا في وجه سياسات الطمس والاستيعاب التي انتهجها الاستعمار **(الطاهر، 2007 ، صفحة 132)** كما تجلت المقاومة غير المباشرة في جملة من السلوكات اليومية التي بدت في ظاهرها

عادية لكنها حملت في عمقها دلالات الرفض والممانعة فقد حرصت المرأة على تربية الأبناء على حب الوطن والاعتزاز بالانتماء كما ساهمت في الحفاظ على العادات والتقاليد باعتبارها وعاء للهوية ومجالا لاستمرار الشخصية الوطنية **(بوحوش، 1997 ، صفحة 178)**.

ولم يتوقف هذا الدور عند حدود المجال الأسري بل تجاوزه إلى دعم الحركة الوطنية بوسائل غير معلنة، حيث شاركت المرأة في نقل الأخبار والرسائل وايواء المناضلين وتقديم المساعدة لهم في ظروف كانت تتسم بشدة الرقابة الاستعمارية وقد اضفى هذا النشاط بعدا خفيا لكنه فعال في استمرارية العمل الوطني وتوسعه **(بلعيد، 2006، صفحة 244)**.

ومن جهة أخرى أسهمت المرأة في تنشيط الفضاءات الاجتماعية والدينية التي تحولت إلى مجالات لتداول الوعي الوطني وتبادل الأفكار، حيث لعبت هذه اللقاءات دورا مهما في ترسيخ الشعور الجماعي بالانتماء وتعزيز روح التضامن وهو ما انعكس في تنشئة جيل جديد أكثر وعيا واستعدادا للمشاركة في مشروع التحرر **(حمادي، 1984، صفحة 301)**.

وبذلك يمكن التأكيد أن المرأة الجزائرية خلال هذه المرحلة لم تكن عنصرا هامشيا بل كانت فاعلا أساسيا في بناء الوعي الوطني عبر أشكال من المقاومة الهادئة والعميقة التي مهدت نفسيا وثقافيا لاندلاع الثورة التحريرية الكبرى.

المبحث الثاني: المشاركة السياسية والتمثيل النيابي

يعتبر موضوع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل النظام الاستعماري من القضايا التي تكشف عن عمق التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري خلال المرحلة الكولونيالية، حيث لم تكن المرأة بمعزل عن دينامية الوعي الوطني بل ساهمت في تشكله وتطوره بطرق متعددة ومتدرجة.

فقد شهدت هذه المرحلة بروز ملامح وعي سياسي نسوي تبلور في سياق تفاعل المرأة مع محيطها الاجتماعي والوطني، ومع تصاعد نشاط الحركة الوطنية وجدت نفسها منخرطة في أشكال مختلفة من المشاركة السياسية غالبا ما اتخذت طابعا غير مباشر نتيجة القيود المفروضة عليها.

وفي المقابل يطرح موضوع التمثيل النيابي حدود هذا الانخراط في ظل نظام استعماري قام على الإقصاء وعدم المساواة مما يجعل دراسة هذه الجوانب ضرورية لفهم طبيعة حضور المرأة الجزائرية في المجال السياسي بين الممكن والممنوع.

المطلب الأول: الوعي السياسي النسوي

لم يتشكل الوعي السياسي النسوي في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية بصورة فجائية أو معزولة عن السياق العام، بل كان حصيلة مسار تاريخي طويل تداخلت فيه التحولات الاجتماعية مع الأحداث السياسية الكبرى التي شهدتها البلاد منذ بداية القرن العشرين وتعمق أثرها بصورة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وما تبعها من اهتزازات في بنية النظام الاستعماري.

لقد شكلت مرحلة ما بين **1945 و1954** منعطفا حاسما في هذا السياق حيث أعقبت مجازر الثامن ماي **1945** صدمة جماعية عميقة داخل المجتمع الجزائري، إذ أدركت فئات واسعة من الشعب أن وعود فرنسا بالحرية والمساواة لم تكن سوى خطاب سياسي زائف، وقد ساهم هذا الحدث في دفع الوعي الوطني نحو مرحلة أكثر نضجا ووضوحا انعكست أثاره بشكل تدريجي على المرأة الجزائرية التي بدأت تخرج من دائرة الوعي التقليدي المحدود إلى أفق إدراكي يرتبط بقضية التحرر الشامل **(بوحوش، 1997، صفحة 215)**.

وفي السنوات اللاحقة خاصة بين **1947 و1954** تزايد نشاط الحركة الوطنية من خلال تنظيمات سياسية مثل حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي لعبت دورا محوريا في نشر الوعي السياسي داخل المدن والأرياف وقد انعكس هذا النشاط على المرأة التي أصبحت أكثر تماسكا مع الخطاب الوطني سواء عبر الأسرة أو من خلال المحيط الاجتماعي، حيث بدأت تدرك أن معركتها ليست معركة اجتماعية فقط بل هي جزء من معركة وطنية شاملة **(سعد ا.، 1998، صفحة 233)**.

كما إنشاء دستور **1947** المتعلق بالجزائر والذي منح تمثيلا محدودا شكليا في المجالس المحلية لم يغير من واقع الإقصاء بل كشف بوضوح طبيعة النظام الاستعماري القائم على التمييز، وهو ما عزز الشعور بالرفض داخل المجتمع النسوي خاصة في المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران حيث بدأت تظهر ملامح وعي سياسي نسوي أكثر وضوحا **(الطاهر، فضلاء دراسات في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 2007، صفحة 156)**.

وخلال سنة **1951** برزت أنشطة نسوية مرتبطة بالجمعيات الخيرية والثقافية التي كانت في ظاهرها اجتماعية لكنها كانت تحمل في عمقها بعدا سياسيا من خلال نشر الوعي الوطني وتكريس الهوية الثقافية، وقد ساهمت هذه الجمعيات في تكوين فضاء غير مباشر للتثقيف السياسي النسوي **(بلعيد، 2006، صفحة 271)**.

ومع اقتراب سنة **1954** كانت ملامح التحول قد اتضحت بشكل جلي حيث أصبحت المرأة الجزائرية أكثر استعدادا نفسيا وفكريا لتقبل فكرة المقاومة الشاملة، وقد تجسد ذلك في مشاركتها غير المباشرة في دعم التنظيمات الوطنية التي مهدت لاندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر **1954 (حمادي، 1984، صفحة 319)**.

إن هذا المسار التاريخي يبين أن الوعي السياسي النسوي لم يكن معزولا عن السياق العام بل كان جزءا من حركة اجتماعية وطنية واسعة تدرجت في وعيها من المطالبة بالحقوق إلى إدراك ضرورة التحرر الكامل، وهو ما منح المرأة الجزائرية موقعا فاعلا في بنية الحركة الوطنية رغم محدودية الوسائل والظروف

المطلب الثاني: المشاركة السياسية غير المباشرة

اتخذت المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية طابعا خاصا تميز بكونه غير مباشر في معظمه بفعل القيود القانونية والاجتماعية والسياسية التي فرضها النظام الاستعماري من جهة، وبفعل طبيعة البنية التقليدية للمجتمع من جهة أخرى غير أن هذا الشكل من المشاركة لم يكن هامشيا بل شكل أحد اهم روافد العمل الوطني خلال مرحلة ما قبل الثورة.

لقد برز هذا الدور بوضوح منذ سنوات الأربعينيات خاصة بعد سنة **1945** حين أدت الأحداث الدموية التي عرفتها الجزائر في الثامن ماي إلى تصاعد الوعي الوطني وارتفاع منسوب التوتر بين المجتمع الجزائري والسلطة الاستعمارية وهو ما دفع العديد من النساء إلى الانخراط في أشكال متعددة من الدعم غير المباشر للحركة الوطنية.

ففي المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران بين **1946 و1954** كانت المرأة تؤدي أدوارا حيوية داخل النسيج الاجتماعي الوطني من خلال نقل الأخبار والرسائل بين المناضلين والمساهمة في إيواء المطاردين سياسيا وتوفير الدعم اللوجستي في ظروف شديدة الخطورة كما استفادت من موقعها الاجتماعي الذي كان اقل مراقبة مقارنة بالرجال **(القاسم، 1998، صفحة 240)**.

كما لعبت المناسبات الاجتماعية والدينية خلال سنوات **1947 و1953** دورا مهما في تشكيل فضاءات غير رسمية للنقاش السياسي، (حيث كانت النساء يساهمن في نقل الأفكار الوطنية وتداول أخبار الحركة السياسية في إطار يبدو اجتماعيا في ظاهره لكنه يحمل أبعادا سياسية واضحة في جوهره.

ومع تصاعد نشاط الحركة الوطنية خاصة في إطار حركة انتصار الحريات الديمقراطية بين **1947 و1954** اتسعت دائرة المشاركة غير المباشرة حيث شاركت النساء في دعم الحملات السياسية من خلال جمع التبرعات السرية وتوفير التموين للمناضلين والمساهمة في إخفاء الوثائق الحساسة الأمر الذي جعل منهن جزءا أساسيا من البنية التنظيمية غير المعلنة للعمل الوطني.

كما لا يمكن إغفال الدور التربوي الذي اضطلعت به المرأة داخل الأسرة خلال هذه المرحلة، إذ كانت مسؤولة عن نقل قيم الانتماء الوطني والاعتزاز بالهوية إلى الأبناء وهو ما ساهم في إعداد جيل لاحق أكثر وعيا واستعدادا للانخراط في الكفاح المسلح بعد سنة **1954**

المطلب الثالث: التمثيل النيابي وحدوده

يمثل التمثيل النيابي في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية أحد أبرز مظاهر التناقض بين الخطاب السياسي الفرنسي والممارسة الفعلية على أرض الواقع، إذ سعت الإدارة الاستعمارية إلى تقديم صورة إصلاحية لنظامها السياسي من خلال إنشاء مؤسسات تمثيلية شكلية في حين بقي جوهر السلطة محتفظا بطابعه الإقصائي والهيمني الأمر الذي جعل من المشاركة السياسية وخاصة بالنسبة للمرأة الجزائرية مشاركة غائبة فعليا ومحدودة قانونيا.

فمنذ الإصلاحات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية خاصة ابتداء من سنة **1947** مع صدور القانون الخاص بالجزائر حاولت فرنسا إعادة تنظيم الحياة السياسية عبر إنشاء

مجالس محلية وهيئات استشارية، غير أن هذه البنى قامت على منطق التمييز البنيوي بين المعمرين الأوروبيين والسكان الجزائريين مما أفرغ مفهوم التمثيل من مضمونه الحقيقي وجعل المرأة الجزائرية خارج أي دائرة تأثير سياسي مباشر **(الزبيري، 2004، صفحة 198)**.

وفي سنة **1948** شهدت الجزائر تنظيم انتخابات المجلس الجزائري التي روج لها باعتبارها خطوة نحو الانفتاح السياسي، غير أن هذه الانتخابات كشفت عمق التلاعب الإداري وضعف التمثيل الحقيقي للسكان المحليين حيث ظل النظام الانتخابي محكوما بآليات غير متكافئة كرست الإقصاء السياسي للجزائريين عموما وللنساء بشكل خاص.

كما أن نظام الاقتراع الذي اعتمد خلال هذه المرحلة بين أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات قام على ازدواجية واضحة في التمثيل عُرفت بنظام الكوريتين وهو ما أدى إلى ترسيخ هيمنة الأقلية الأوروبية على المؤسسات التمثيلية مقابل تهميش الأغلبية الجزائرية مما جعل هذه المجالس أقرب إلى واجهة سياسية منها إلى فضاء ديمقراطي حقيقي.

وفي هذا السياق ظلت المرأة الجزائرية بعيدة تماما عن التمثيل النيابي الرسمي، سواء بفعل القيود القانونية التي فرضها النظام الاستعماري أو بفعل البنية الاجتماعية التقليدية التي لم تكن تسمح بانخراطها في المجال السياسي العلني وهو ما جعل حضورها محصورا في المجال غير الرسمي وغير المعلن.

ومع ذلك فإن هذا الغياب في التمثيل المؤسسي لم يعن غيابا عن الفعل السياسي، إذ استمرت المرأة في ممارسة دورها عبر أشكال غير مباشرة من المشاركة وهو ما يكشف أن التمثيل النيابي في هذه المرحلة كان يعبر عن حدود النظام الاستعماري أكثر مما يعكس أي تطور ديمقراطي حقيقي **(حمادي، 1984، صفحة 338)**.

وبذلك يتضح أن التمثيل النيابي خلال الحقبة الاستعمارية كان في جوهره تمثيلا ناقصا وموجها وظيفته الأساسية تبرير النظام القائم لا تحقيق المشاركة السياسية الفعلية في حين بقيت المرأة الجزائرية فاعلا غير مرئي داخل هذا السياق لكنها أسهمت بفعالية في الفضاء السياسي غير الرسمي.

المبحث الثالث: ردود الفعل الفرنسية اتجاه النشاط النسوي

مثل النشاط النسوي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية أحد التحولات الاجتماعية التي لم تتعامل معها الإدارة الفرنسية بوصفها مجرد ظاهرة اجتماعية عابرة، بل باعتبارها مؤشرا على تزايد الوعي الوطني وتوسع دائرة الانخراط في الحركة المناهضة للاستعمار لذلك اتسمت ردود الفعل الفرنسية بالقلق والحذر ومحاولة التحكم في هذا الحراك المتنامي.

فقد تراوحت هذه الردود بين موقف رسمي يسعى إلى ضبط الظاهرة واحتوائها ضمن الإطار الاستعماري من جهة وبين سياسات عملية تقوم على المراقبة والتضييق الأمني والإداري من جهة أخرى، كما لجأت السلطات الاستعمارية في بعض المراحل إلى توظيف قضية المرأة في خطابها السياسي والإعلامي لتبرير وجودها وتقديم صورة إصلاحية مزعومة عن مشروعها الكولونيالي.

وعليه يسعى هذا المبحث إلى تحليل طبيعة هذه الردود من خلال تتبع الموقف الفرنسي من النشاط النسوي ثم دراسة آليات الرقابة والتضييق التي مورست على النساء الناشطات، وصولا إلى الكشف عن مظاهر التوظيف الاستعماري للمرأة ضمن الخطاب والسياسة الفرنسية في الجزائر.

المطلب الأول: الموقف الفرنسي

اتسم الموقف الفرنسي من النشاط النسوي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية بطابع مزدوج يجمع بين الحذر السياسي والرغبة في الاحتواء، إذ لم تنظر الإدارة الاستعمارية إلى هذا النشاط بوصفه مجرد تعبير اجتماعي محدود بل باعتباره مؤشرا على تحول أعمق في بنية الوعي الوطني يمكن أن يهدد استقرار المنظومة الكولونيالية ذاتها.

فعلى المستوى الرسمي سعت السلطات الفرنسية إلى تبني خطاب يقدم تدخلها في الشأن الاجتماعي بوصفه نوعا من الإصلاح الحضاري الذي يهدف إلى تحسين وضع المرأة الجزائرية وإخراجها مما اعتبرته أوضاعا تقليدية غير متطورة غير أن هذا الخطاب الإصلاحي لم يكن في جوهره سوى غطاء سياسي يرمي إلى إضفاء شرعية على الوجود الاستعماري وإعادة صياغة المجتمع وفق النموذج الفرنسي **(بوحوش، 1997، صفحة 245)**.

وفي المقابل كان الموقف العملي يتجه نحو التعامل الحذر مع أي شكل من أشكال التنظيم النسوي، خاصة تلك المرتبطة بالجمعيات أو الفضاءات ذات الطابع الاجتماعي حيث تم إخضاع هذه الأنشطة لرقابة إدارية دقيقة تمنع تحولها إلى فضاءات سياسية أو وطنية وقد تجلى ذلك في تشديد إجراءات الترخيص والمتابعة المستمرة لأنشطة الجمعيات النسوية في المدن الكبرى خلال سنوات الأربعينيات والخمسينيات **(الزبيري، 2004، صفحة 210)**.

كما أولت الإدارة الاستعمارية أهمية خاصة للبعد الأمني في تعاملها مع النشاط النسوي إذ اعتمدت على شبكات مراقبة واسعة تهدف إلى تتبع تحركات النساء الناشطات ورصد أي علاقة محتملة لهن بالحركة الوطنية، وقد استند هذا التوجه إلى قناعة استعمارية مفادها أن المرأة يمكن أن تشكل قناة فعالة لنقل الأفكار وتنظيم الدعم غير المباشر للمقاومة.

ومن جهة أخرى وظفت فرنسا الخطاب الثقافي لتبرير سياستها تجاه المرأة الجزائرية حيث عملت على تقديم نفسها كقوة **محررة** للمرأة من خلال التعليم والنموذج الاجتماعي الغربي، في حين كان الهدف الحقيقي هو إحداث قطيعة بين المرأة ومحيطها الثقافي والديني بما يسهل عملية الإدماج الاستعماري وإضعاف الهوية الوطنية.

فإن الموقف الفرنسي من النشاط النسوي لم يكن موقفا واحدا بسيطا بل كان بنية مركبة تقوم على التناقض بين الخطاب الإصلاحي والممارسة القمعية وبين الادعاء بالتحرير والسعي إلى الضبط والسيطرة، وهو ما يعكس طبيعة المشروع الكولونيالي الذي كان يتعامل مع المرأة بوصفها أداة ضمن استراتيجية الهيمنة الشاملة لا كفاعل اجتماعي مستقل.

المطلب الثاني: الرقابة والتضييق

اتسمت السياسة الاستعمارية الفرنسية تجاه النشاط النسوي في الجزائر بقدر كبير من التشدد واليقظة الأمنية، إذ لم يكن ينظر إلى التحركات النسوية باعتبارها نشاطا اجتماعيا معزولا بل كجزء محتمل من البنية التنظيمية للحركة الوطنية التي بدأت تتبلور بوضوح منذ أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات.

وقد اعتمدت الإدارة الاستعمارية على منظومة رقابية متعددة المستويات شملت المراقبة المباشرة للفضاءات العامة وتتبع نشاط الجمعيات النسوية فضلا عن استخدام المخبرين داخل الأحياء الشعبية والأسواق والمناسبات الاجتماعية، وهو ما جعل الحياة اليومية للمرأة الناشطة محاطة بدائرة من المراقبة المستمرة التي تحد من حركتها وتضعها تحت ضغط دائم.

كما لجأت السلطات الفرنسية إلى أساليب التضييق الإداري عبر فرض قيود صارمة على تأسيس الجمعيات أو عقد الاجتماعات النسوية، حيث كان يتطلب أي نشاط من هذا

النوع ترخيصا مسبقا يخضع لدراسة أمنية دقيقة وغالبا ما يتم رفضه إذا ما ارتبط بأي خطاب ذي طابع وطني أو إصلاحي خارج الإطار الذي ترسمه الإدارة الاستعمارية.

وفي السياق نفسه اتسعت دائرة التضييق خلال الفترة الممتدة بين **1950 و1954** مع تصاعد نشاط الحركة الوطنية، إذ تم تشديد الرقابة على بعض المدن الكبرى التي عرفت حراكا نسويا ملحوظا مثل الجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران، حيث أصبحت الاجتماعات العائلية نفسها عرضة للارتياب الأمني إذا اشتبه في ارتباطها بنشاط سياسي غير معلن.

كما امتد هذا التضييق إلى المجال التعليمي والاجتماعي حيث سعت السلطات الاستعمارية إلى التحكم في مضامين التعليم الموجه للنساء وإبعاد أي محتوى يمكن أن يغذي الحس الوطني أو يعزز الانتماء الثقافي العربي الإسلامي وهو ما يعكس رغبة واضحة في ضبط الوعي النسوي ضمن حدود ضيقة لا تسمح له بالتحول إلى أداة مقاومة **(حمادي، 1984، صفحة 345)**.

إن سياسة الرقابة والتضييق لم تكن مجرد إجراءات أمنية ظرفية بل كانت جزءا من استراتيجية استعمارية شاملة تهدف إلى منع تشكل أي وعي سياسي نسوي مستقل يمكن أن يسهم في تقوية الحركة الوطنية أو دعم مسار التحرر.

المطلب الثالث: التوظيف الاستعماري للمرأة

لم يقتصر تعامل الإدارة الاستعمارية الفرنسية مع قضية المرأة في الجزائر على أسلوبي الرقابة والتضييق فقط، بل تجاوز ذلك إلى توظيفها داخل خطابها السياسي والثقافي بوصفها أداة رمزية تخدم المشروع الكولونيالي وتمنحه شرعية أخلاقية مزعومة أمام الرأي العام الداخلي والخارجي.

فقد عملت فرنسا على تقديم نفسها باعتبارها قوة تحمل رسالة **تحرير المرأة الجزائرية** من القيود الاجتماعية التقليدية التي كانت تصورها وفق منظورها الاستشراقي بوصفها عوائق أمام التقدم، غير أن هذا الخطاب لم يكن يعكس نية حقيقية في تمكين المرأة بقدر ما كان وسيلة لتبرير الوجود الاستعماري وإعادة إنتاج صورة حضارية تخدم مصالحه.

وفي هذا الإطار جرى التركيز على بعض المبادرات المحدودة في مجالات التعليم والعمل الاجتماعي التي كانت تقدم إعلاميا باعتبارها إنجازات كبرى في حين أنها بقيت محصورة في نطاق ضيق ولم تمس البنية العميقة لوضع المرأة الجزائرية بل كانت جزءا من سياسة انتقائية تهدف إلى صناعة نموذج نسوي مندمج في الرؤية الفرنسية **(بوحوش، 1997، صفحة 252)**.

كما وظفت الإدارة الاستعمارية صورة المرأة الجزائرية في الأدبيات الاستعمارية والدعاية السياسية باعتبارها رمزا للتأخر الاجتماعي مما كان يسمح بتبرير التدخل الفرنسي في المجتمع الجزائري تحت شعار التحديث والإصلاح، وهو خطاب يحمل في طياته نزعة استعلائية واضحة تقوم على نفي قدرة المجتمع المحلي على التطور الذاتي.

ومع اقتراب اندلاع الثورة التحريرية سنة **1954** ازداد هذا التوظيف وضوحا حيث حاولت فرنسا تقديم بعض الإصلاحات الشكلية في المجال الاجتماعي لإظهار مرونة سياسية، لكنها في الحقيقة كانت تهدف إلى امتصاص الغضب الشعبي وتفكيك الروابط بين المرأة والحركة الوطنية دون المساس بجوهر النظام الاستعماري.

وبذلك يتضح أن التوظيف الاستعماري للمرأة لم يكن سوى امتداد لبنية الهيمنة الكولونيالية التي استخدمت الخطاب النسوي كأداة سياسية وإيديولوجية، في حين بقيت المرأة الجزائرية في الواقع فاعلا وطنيا مستقلا أسهم في تقويض هذه الرؤية من خلال انخراطها غير المباشر في مسار المقاومة والتحرر.

يتبين من خلال هذا الفصل أن المرأة الجزائرية لم تكن عنصرا هامشيا في البنية الاجتماعية والسياسية خلال الحقبة الاستعمارية، بل شكلت فاعلا محوريا أسهم في إعادة تشكيل الوعي الوطني عبر مسارات متعددة أبرزها النشاط الجمعوي الذي وفر فضاء حيويا للتعبير والتنظيم.

كما أظهرت الدراسة أن مشاركتها السياسية وإن كانت غير مباشرة في أغلبها فقد لعبت دورا أساسيا في دعم الحركة الوطنية وتثبيت حضورها داخل المجتمع رغم القيود القانونية والمؤسساتية التي فرضها النظام الاستعماري والتي حدّت من تمثيلها النيابي الحقيقي.

وفي المقابل عكست ردود الفعل الفرنسية طبيعة المشروع الاستعماري، الذي جمع بين الرقابة الصارمة والتضييق من جهة ومحاولة توظيف قضية المرأة في خطاب سياسي وإيديولوجي يهدف إلى تبرير الوجود الاستعماري من جهة أخرى.

نستنتج أن المرأة الجزائرية خلال هذه المرحلة كانت عنصرا فاعلا في مسار التحول الوطني، حيث ساهمت بأشكال متعددة في تمهيد الطريق نحو الوعي الثوري الذي سيتبلور لاحقا في الثورة التحريرية الكبرى.

الاستنتاج العام

الاستنتاج العام

تناولت هذه الدراسة موضوع المرأة الجزائرية في المشروع الكولونيالي الفرنسي خلال الفترة الممتدة بين **1830 و1954** حيث تم التطرق إلى أوضاع المرأة الجزائرية في فترة الاحتلال ثم دراسة صورتها في الكتابات الفرنسية إضافة إلى تحليل السياسات التي انتهجتها فرنسا لدمجها داخل المنظومة الاستعمارية، كما أبرزت الدراسة دور المرأة الجزائرية في مقاومة المشروع الكولونيالي من خلال مشاركتها الاجتماعية والسياسية والحفاظ على الهوية الوطنية ومن خلال دراسة هذا الموضوع يمكن صياغة الاستنتاجات التالية

- شكلت المرأة الجزائرية محورا مهما ضمن السياسة الاستعمارية الفرنسية حيث استعملت فرنسا قضية المرأة كوسيلة لاختراق المجتمع الجزائري ثقافيا واجتماعيا، باعتبارها النواة الأساسية التي يتشكل منها المجتمع الجزائري من الناحية الثقافية والاجتماعية.
- لقد ساهمت الكتابات الاستشراقية الفرنسية بمختلف اتجاهات في ترسيخ صورة نمطية عن المرأة الجزائرية، إذ كانت هذه الكتابات جزءا من الخطاب الاستعماري الذي كان يهدف لتبرير الهيمنة الفرنسية من خلال التطرق للحالة الاجتماعية للمرأة الجزائرية.
- المشروع الكولونيالي الفرنسي لم يكن موجها نحو ترقية وضع المرأة الجزائرية بقدر ما كان يسعى الى توظيفها ضمن منظومة السيطرة الشاملة على المجتمع، فقد كشفت القوانين الاستعمارية عن ازدواجية واضحة اذ حافظت شكليا على بعض الخصوصيات لكنها استبطنت نزوعا نحو اعادة تشكيل البنية الاجتماعية وفق التصور الفرنسي.
- بالرغم من تعدد القوانين الفرنسية التي حاولت من خلالها دمج المرأة الجزائرية غير أن السياسة الاستعمارية فشلت في القضاء على الهوية الثقافية والدينية للمرأة الجزائرية.
- تمكنت المرأة الجزائرية من لعب دور وطني مهم رغم مختلف أشكال التهميش والاستعمار، إذ لم تكن عنصرا هامشيا في البنية الاجتماعية والسياسية خلال الحقبة

الاستعمارية بل شكلت فاعلا محوريا أسهم في إعادة تشكيل الوعي الوطني عبر مسارات متعددة أبرزها النشاط الجمعوي الذي وفر فضاء حيويا للتعبير والتنظيم ولعبت دورا فعالا مشاركتها السياسية، وإن كانت غير مباشرة في أغلبها من خلال دعم الحركة الوطنية وتثبيت حضورها داخل المجتمع رغم القيود القانونية والمؤسساتية التي فرضها النظام الاستعماري والتي حدّت من تمثيلها النيابي الحقيقي.

الملحق رقم 01:



صورة المرأة الجزائرية في العهد الاستعماري الفرنسي

المصادر باللغة العربية:

- إبراهيم رأس العين (2011) مذكرات مجاهد إبراهيم رأس العين من مقعد الدراسة بتونس إلى ملحمة الثورة بالجزائر، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر.
- بورقعة سي لخضر، (2013م) شاهد على إغتيال الثورة، تق: الفريق سعد الدين الشاذلي، ط2، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر.
- الطاهر زبيري (2006) مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962م، وحدة الروبية.
- عبد الرحمان كريمي، (2010) ومنهم من ينتظر مذكرات النقيب سي مراد تح: حنفي دار الامة للطباعة والنشر الجزائر.
- محمد البشير الإبراهيمي آثار الإمام الإبراهيمي دار الغرب الإسلامي.

المراجع باللغة العربية:

- أبو القاسم سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي الجزء الثالث دار الغرب الإسلامي
- ابو القاسم سعد الله، (1998) تاريخ الجزائر الثقافي الجزء الثامن دار الغرب الاسلامي بيروت.
- أبو القاسم سعد الله، (1998) تاريخ الجزائر الثقافي، ج 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- أبو قاسم سعد الله، (1992) الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930م، ج 2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان.
- أبو قاسم سعد الله، (2007) دراسات في الأدب الجزائري الحديث، ط5، دار الرائد للكتاب، الجزائر.
- أحمد العربي الزبيري (2002) تاريخ الجزائر المعاصر دار هومة الجزائر

- أحمد توفيق المدني، (1984) كتاب الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر.
- احمد طالب الابراهيمي، (1962-1972) من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية، تر حنيفي بن عيسى الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- آسيا تميم، (2008) شخصيات الجزائرية 100 شخصية، دار المسك.
- انيسة بركات (2008) محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر.
- ايفون توران (2005) المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة المدارس والممارسات الفنية والدين 1830-1880، تر: محمد عبد الكريم أوزغلة، دار القصبة للنشر، الجزائر.
- بالي بلحسن، (2014) المرأة الجزائرية خلال حرب التحرير 1954-1962م، تر: صاري علي حكمت، الجزائر.
- بشير بلاح، (2013م) مواقف الحركة الإصلاحية الجزائرية من الثقافة الفرنسية 1925-1940م، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر.
- بلقاسم بن محمد برحايل الشهيد حسين برحايل (2009م) نبذة عن حياته وأثار كفاحه تضحياته، دار الهدى الجزائر.
- بوبكر حفظ الله التموين(2013م) والتسليح إبان ثورة التحرير الوطنية 1954-1962، وحدة الرغاية الجزائر.
- بوعزيز يحي (2009م) المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر.
- بوعلام بوحمودة، (2012م) الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954، معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر.

- بومالي أحسن، (2010م) أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء ثورة التحريرية 1954/1958، دار المعرفة، الجزائر.
- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر.
- حفظ الله بوبكر، (2013م) التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الوطنية 1954-1962 وحدة الرغاية، الجزائر.
- حيفري عبد الحميد، (2004م) فرانز فانون بعض ملامح الشخصية الجزائرية في كتاباته وزارة الثقافة الجزائر 2007، ص 52 فرانز فانون العام الخامس للثورة الجزائرية، ط1، تر دوقان قرقوط، مر عبد القادر بوزيد دار الفارابي، بيروت لبنان.
- خليفة الجنيدي، (2009م) حوار حول الثورة، ج 1، موفم للنشر، الجزائر
- دودو أبو العيد، (1975م) الجزائر في مؤلفات الرحالين الالمان (1830-1855)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- الزبيري العربي، (1999) تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العربي.
- شريبط احمد شريبط جميلة بوحيرد (2009) المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر.
- صالح بلعيد (2006) حاضرات في تاريخ الجزائر الحديث دار هومة الجزائر.
- صالح فركوس، (2003) المختصر في التاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين، 1814-1962، دار العلوم، ط ن ت الجزائر.

- عبد الكامل جويبة (2011) قضايا الثورة الجزائرية في مجلة الآداب البيروتية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عبد الله حمادي (1984) دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر.
- عبد الله مقلاتي، (2014م) المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830م/1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عمار بوحوش (2007) التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى 1962 دار الغرب الاسلامي بيروت.
- عمار عمورة، (2002) الموجز في التاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر.
- عمار قليل، (2009) ملحمة الجزائر الجديدة، ج 3 , دار العثمانية، الجزائر.
- عمار قليل(2013م) ملحمة الجزائر الجديدة، ج 1، الدار العثمانية، الجزائر.
- عمار قليل، (1991) ملحمة الجزائر الجديدة، ج 2، دار البحث، للنشر والتوزيع، الجزائر.
- عيسى شنوف، (2008م) يهود الجزائر 2000 سنة من الوجود، دار المعرفة، الجزائر.
- فاطمة الزهراء قسوم، (2009م) الأسرة الجزائرية، البنية والتحولات، دار هومة، الجزائر،
- فرانز فانون (1980) سوسيولوجية الثورة ترجمة: ذوقن قرقوط الطبعة الأولى دار الطليعة، بيروت.

- فوزي سعد الله، (2004) يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، ط2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.
- محمد الطاهر (2007) فضلاء دراسات في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية دار الامة الجزائر.
- محمد العربي الزبيري، (2004) تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، دار الأمة، الجزائر.
- محمد حربي، الحركة الوطنية الجزائرية: الجذور والتطور، دار الحداثة، بيروت.

مذكرات جامعية:

- أحلام قلعي، (2017-2018) يهود الجزائر من مرسوم كريميو 1870 مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، جامعة 8 ماي 1945 قائمة.
- بادي سامية، (2005) المرأة والمشاركة السياسية التصويت العمل الحزبي العمل النيابي شهادة لنيل الماجستير في علم الاجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة.
- عثمان زقب، (2014-2015) السياسة الفرنسية في الجزائر 1830م – 1914م، دراسة في أساليب الإدارية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة.
- بكرادة جازية، (2016/2017) دور المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية بالولاية الخامسة 1954 1962م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان.

- جازية بكرادة، (2018) التسليح في الولاية الخامسة خلال الثورة التحريرية 1954-1962م، أعمال الملتقى الوطني حول الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح، ج 1، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
- جامعة قالمة، التشريع الفرنسي في الجزائر وأثره على الحياة الاجتماعية والثقافية (1870/ 1920)، مذكرة ماستر.
- سعاد ياسين، (2017) المرأة الجزائرية بين ما كتبه الفرنسيون الكولونياليون وبعض الجزائريين وما أبرزه الواقع، جامعة ابن خلدون تيارت.
- فرح الإسلام على الحيمري، (2016) دور المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية 1954-1962، رسالة مقدمة لنيل درجة ماستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الانسانية، جامعة بابل، العراق.
- قريشي محمد، (2001 _ 2002)، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945-1954 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية جامعة الجزائر.
- زناتة صلاح الدين وبن سليمان، (2020 / 2021)، مذكرة حول دور المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية 1954م 1962م من اعداد الطالبين اميرة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم التاريخ جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

المجلات:

- سلسلة المشاريع الوطنية للبحث دور المرأة في الثورة الجزائرية التحريرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.

- محمد غربي، (2020)، واقع المرأة الجزائرية ودورها في الفترة الاستعمارية 1830م 1962م، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 73، الجزائر.
- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م مسيرة نضال المرأة الجزائرية في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، كفاح المرأة الجزائرية، ط1.
- ولد النبية كريم، (2011)، سياسة الإخضاع وقوانين الإنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم 4 الإنسانية المركز بالوادي، العدد 02.
- بشي يمينة، (2000) مآثر المرأة الجزائرية خلال قرن من الاحتلال، مجلة المصادر، العدد 3.

<u>الكتب ومراجع أجنبية:</u>

- Ali Merad, Le réformisme musulman en Algérie, Sned, Alge.
- Benjamin Stora, (2004), Histoire de l'Algérie coloniale La Découverte (1830–1954), Paris.
- Julia Clancy-Smith, (2009), Mediterraneans in Motion Mahfoud Bennoune, (1988), The Making of Contemporary Algeria, Cambridge University Press.

	الصفحة
مقدمة عامة	أ
الفصل التمهيدي: أوضاع المرأة الجزائرية في فترة الاحتلال	
1. تمهيد	01
أولا: الأوضاع الاجتماعية والدينية	02
1. الأوضاع الاجتماعية	02
2. الأوضاع الدينية	05
ثانيا: الأوضاع الثقافية والتعليمية	07
1. أسباب التخلف الثقافي لدى المرأة	08
2. التعلم	09
ثالثا: الأوضاع الاقتصادية	11
3. خلاصة	13
الفصل الأول: صورة المرأة الجزائرية في الكتابات الفرنسية	
1. تمهيد	16
المبحث الأول: المرأة الجزائرية في كتابات ماتيا غودري	18
المبحث الثاني: جورج مارسيه وصورة المرأة الجزائرية	19
المبحث الثالث: المرأة الجزائرية من خلال كتابات لويس لوكوك	22
خلاصة	24
الفصل الثاني: المرأة الجزائرية في المشروع الكولونيالي الفرنسي	
1. تمهيد	27
المبحث الأول: القوانين الفرنسية والمرأة الجزائرية	29
المطلب الأول: الوضع القانوني	29
المطلب الثاني: البنية الأسرية	42
المطلب الثالث: الازدواجية القانونية	43

المبحث الثاني: دمج المرأة في المجال الاجتماعي والاقتصادي	**46**
المطلب الأول: الإدماج الاجتماعي	**46**
المطلب الثاني: التحولات الاجتماعية والاقتصادية	**51**
المبحث الثالث: دمج المرأة في الجانب الديني والتعليمي والثقافي	**53**
المطلب الأول: السياسات التعليمية	**53**
المطلب الثاني: التأطير الديني والثقافي	**57**
خلاصة	**60**
الفصل الثالث: ردود الفعل الفرنسية تجاه النشاط الجمعوي السياسي	
1. تمهيد	**62**
المبحث الأول: النشاط الجمعوي للمرأة الجزائرية	**64**
المطلب الأول: نشأة العمل الجمعوي النسوي في الجزائر	**64**
المطلب الثاني: طبيعة الأنشطة النسوية وأهدافها	**66**
المطلب الثالث: الوعي الوطني والمقاومة غير مباشرة	**68**
المبحث الثاني: المشاركة السياسية والتمثيل النيابي	**69**
المطلب الأول: الوعي السياسي النسوي	**70**
المطلب الثاني: المشاركة السياسية الغير مباشرة	**72**
المطلب الثالث: التمثيل النيابي وحدوده	**73**
المبحث الثالث: ردود الفعل الفرنسية اتجاه النشاط النسوي	**75**
المطلب الأول: الموقف الفرنسي	**76**
المطلب الثاني: الرقابة والتضييق	**77**
المطلب الثالث: التوظيف الاستعماري للمرأة	**78**
خلاصة	**80**
الاستنتاج العام	**82**
الملاحق	**84**
قائمة المصادر والمراجع	**85**

ملخص مذكرة	**95**
Study Summary	**95**

الملخص بالعربية:

تتناول هذه المذكرة موضوع المرأة الجزائرية في ظل المشروع الكولونيالي الفرنسي خلال الفترة الممتدة من **1830** إلى **1954** حيث تسعى إلى إبراز مكانة المرأة الجزائرية في فترة الاحتلال الفرنسي ثم دراسة الكيفية التي صورها بها الاستعمار الفرنسي في كتاباته وسياساته المختلفة.

كما تركز على محاولة فرنسا إدماج المرأة الجزائرية داخل مشروعها الاستعماري عبر القوانين والتعليم والتغييرات الاجتماعية والثقافية بهدف التأثير على هوية المجتمع الجزائري.

وتتطرق المذكرة كذلك إلى ردود الفعل الفرنسية تجاه النشاط النسوي والسياسي للمرأة الجزائرية خاصة مع تنامي الوعي الوطني ومشاركة المرأة في الحياة العامة والعمل الجمعوي والسياسي وتخلص الدراسة إلى أن المرأة الجزائرية كانت عنصرا مهما في الحفاظ على الهوية الوطنية ومواجهة السياسات الاستعمارية التي استهدفت المجتمع الجزائري بمختلف فئاته.

الكلمات المفتاحية:

المرأة الجزائرية، الاستعمار الفرنسي، المشروع الكولونيالي، المجتمع الجزائري، الهوية الوطنية، النشاط النسوي، القوانين الاستعمارية، التعليم الاستعماري، المشاركة السياسية، التاريخ الاجتماعي.

Study Summary:

This dissertation examines Algerian women within the framework of the French colonial project during the period from **1830** to **1954**

It aims to highlight the status of Algerian women before the French occupation and to analyze how they were represented in French colonial writings and policies. The study also focuses on France's attempts to integrate Algerian women into its colonial project through laws, education, and social and cultural changes, with the aim of influencing the identity of Algerian society.

The dissertation also discusses French reactions to the social and political activities of Algerian women, especially with the rise of national awareness and their participation in public, associative, and political life. The study concludes that Algerian women played a significant role in preserving national identity and resisting colonial policies that targeted Algerian society in all its aspects.

Keywords :

Algerian women, French colonialism, colonial project, Algerian society, national identity, women's activism, colonial laws, colonial education, political participation, social history.